هيئة الأمم المتحدة للمرأة

هيئة الأمم المتحدة للمساواة
بين الجنسين وتمكين المرأة

الحالة 1

تُقام سوق في قرية موتا في شمال كيفو مرتين في الأسبوع. وتهدد جماعات مسلحة هذه السوق بانتظام،حيث ينهبون، يقتلون، يختطفون النساء والفتيات، ويغتصبون النساء خلال توجههن من منازلهن إلى السوق عبر التلال. أفراد الشرطة خائفون وعاجزون عن اتخاذ أي إجراء. ويقوم القائد المحلي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأعمال تجارية علناً مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR). كما كان قد رفض في الماضي اتخاذ إجراءات عندما طلبت منه ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اغتصبت فتاتان في القرية بعد أن اختطفتا ونقلتا إلى الغابة. وفي اليوم نفسه، اغتصبت مجموعة من أربع نساء خلال توجههن إلى السوق، بينما تمكنت امرأة أخرى من الفرار. وهي تعلم بمكان إقامة الجناة وابلغت الشخص الأكبر سناً في القرية بالحادث وقام بدوره بنقل المعلومات إلى قوات الأمم المتحدة المنتشرة في المنطقة. وطلب من قائد السرية المساعدة على إنقاذ الفتاتين من خاطفيهما.

الأسئلة

على أساس الحالة الموصوفة أعلاه، يُطلب من المشاركين العاملين في فرق عمل فرعية أن يناقشوا ويحللوا الأسئلة التالية. وعندما تشير فرق العمل الفرعية إلى المنظمات أو السلطات، يجدر بها أن تحدد إلى من تريد التوجّه بالتحديد. تُمنح الفرق ساعة من الوقت للمناقشة وإعداد تقديم الأجوبة.

1. كيف يجدر بقائد السرية ان يتعامل مع طلب إنقاذ الفتاتين من خاطفيهما، وما هي الإجراءات التي يجدر به أن يتخذها؟
2. ما هي الوثائق التي يمكن استعمالها كأساس لأي إجراء محتمل؟
3. كيف يمكن مساعدة الضحايا؟
4. ما هي الإجراءات التي يجدر بالأمم المتحدة أن تتخذها على مستوى القطاع والبعثة لمنع حدوث حالات مماثلة في المستقبل؟

الحالة 2

تشكل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا البقايا الرئيسية لجماعة الهوتو الرواندية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد شاركت في القتال في جمهورية الكونغو منذ تشكيلها عام 2000، وتتألف بشكل كامل تقريباً من الهوتو العرقيين المعارضين لحكم التوتسيين ونفوذهم في المنطقة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2008، عندما وافقت جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على محاولة حل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، يلاحق جيشا البلدين مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتستمر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بتحمل مسؤولية الأعمال الوحشية المرتكبة ضد السكان المدنيين، بما في ذلك هجومات ضد القرى في كيفوس على نطاق أوسع.

دخلت مجموعة من حوالي 50 مقاتلاً من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قرية في المساء. وفيما تمكن معظم الرجال من الفرار، تم احتجاز 47 امرأة وفتاة واغتصبن بوحشية. وعقب الاغتصاب الجماعي، احتجزت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا النساء/الفتيات داخل أكواخهن وأحرقتهن أحياء. غادرت هذه القوات واختفت في الأدغال. وعند عودة الرجال إلى القرية المحروقة، أبلغوا الشرطة المحلية وأقرب موقع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وادعوا أنهم يعرفون موقع مخيم تلك القوات. وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المنطقة غير موثوقة، فقيادتها سيئة وهي غير مجهزة بشكل ملائم وتخضع لعملية إعادة تنظيم.

الأسئلة

على أساس الحالة الموصوفة أعلاه، يُطلب من المشاركين العاملين في فرق عمل فرعية أن يناقشوا ويحللوا الأسئلة التالية. وعندما تشير فرق العمل الفرعية إلى المنظمات أو السلطات، يجدر بها أن تحدد إلى من تريد التوجّه بالتحديد. تُمنح الفرق ساعتين من الوقت للمناقشة وإعداد تقديم الأجوبة.

1. ما القرار الذي يجب أن يتخذه قائد سرية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وما هي الإجراءات اللاحقة التي يجدر بالبعثة اتخاذها؟
2. لمَاذا يجب على بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتخذ قراراً حاسماً في حالات كهذه؟
3. ما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها بحق الجناة إذا ما تم أسرهم؟
4. من هي عناصر البعثة التي يجب أن تشارك في هذه الحالة؟
5. ما الذي يمكن القيام به لمنع حدوث أعمال وحشية مماثلة في المستقبل؟
6. كيف تستطيع القرى البعيدة إنذار بعثة الأمم المتحدة إذا ما تعرّضت لهجوم؟

منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والاستجابة له

تدريب قائم على سيناريوهات لأفراد حفظ السلام العسكريين

السيناريو 1 – جمهورية الكونغو الديمقراطية

الغاية

تقييم ومعالجة الحالات الافتراضية حيث يكون السكان المحليون في خطر أو ضحية العنف الجنسي، ويعبرون عن مسارات عمل في سياق ولاية بعثة معيّنة وقواعد مشاركة.

الأهداف

- يوفر للمشاركين شرح حول طبيعة العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، إضافة إلى تحديات ومعضلات تواجه صانعي القرار العسكريين والمدنيين في الميدان.
- ويمكنهم النظر في مهمات الحماية وتنفيذها على المستوى التكتيكي، بما في ذلك أفضل الممارسات الهادفة إلى منع العنف الجنسي أو الاستجابة له.
- ويحرص على فهمهم للأدوار التي تؤديها العناصر المختلفة للبعثة في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالعنف الجنسي.

الخلفية

جمهورية الكونغو الديمقراطية هي إحدى أكبر البلدان في أفريقيا – تبلغ مساحتها حوالي مساحة أوروبا الغربية تقريباً – أنغصتها الحرب الأهلية وانعدام الأمن لأكثر من عشرة أعوام. واتسم النزاع الطويل الأجل بقتال على الموارد الطبيعة وتدخل البلدان المجاورة وأخيراً وليس آخراً، الخسائر التي تكبدها السكان المدنيون، بما في ذلك انتشارالعنف الجنسي.

منذ عام 2000، انتشرت عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام المتعددة الأبعاد (تدعى حالياً بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية) في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مركزة على الجزء الشرقي للبلد والأكثر تزعزعاً. وإضافة إلى القيادة المدنية لهذه البعثة وعناصرها المدنية وعناصر الشرطة التابعة لها، تتألف البعثة من حوالي 20,000 عنصراً عسكرياً قوياً منظمين في تشكيلات بحجم لواء، ولديهم أسلحة تتراوح ما بين أسلحة صغيرة شخصية ومروحيات هجومية، كما يتوفر عدد كبير من المروحيات للاستخدام التعبوي. تم نشر الألوية في الأقاليم الشرقية لشمال وجنوب كيفو، وبروفانس أوريانتال وكاتنغا، إضافة إلى عدد من القواعد الدائمة (حوالي 150 جندياً) وقواعد عمليات متنقلة (MOB) يتألف كل منها من حوالي 50 جندياً.

شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية غني بالمعادن وتغطيه الأدغال والمراعي. وتستهدف الجماعات المسلحة الأجنبية والمتمردون المحليون السكان المحليين. أما سلطات الدولة فهي ضعيفة أو معدومة الوجود، والشرطة ضعيفة التدريب والتجهيز وبالكاد يحصل أفرادها على رواتبهم. ويتألف الجيش الكونغولي المدعو بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (FARDC) في جزئه الأكبر من محاربين سابقين من جماعات مختلفة من المتمردين، ويفتقد للتدريب والتجهيز والانضباط والقيادة. ولدى العديد من القادة روابط مالية مع جماعات خارجية وغالباً ما يتضح أن أعضاء في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هم مرتكبو أعمال وحشية ضد السكان المدنيين.

وفي هذا السياق، تفوق معدلات أعمال الاغتصاب والقتل وتدمير الممتلكات التي يعاني منها المدنيون أعداد الإصابات العسكرية منذ بدء الحربين والاضطرابات منذ التسعينات. وبشكل خاص، أصبح العنف الجنسي الذي تسبب فيه النزاع بشكل مباشر أو غير مباشر أحد أكبر تهديدات أمن المدنيين وعائقاً واضحاً أمام عملية بناء السلام ونجاح عمليات السلام. ويظهر كل هذا في استخدام العنف الجنسي كوسيلة حربية ضد السكان الذين تتألف أغلبيتهم من النساء والفتيات في الأرض المتنازع عليها؛ وكجزء من هجومات منظمة واسعة الانتشار ضد المدنيين؛ وكجزء من نماذج هجومات تستهدف المدنيين داخل وحول مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً؛ وفي ما يتعلق بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية؛ وكحافز للمحاربين ذوي الرواتب غير المنتظمة؛ وعند نقاط التفتيش بقيادة عناصر اعتسافية من الجيش الوطني؛ والعنف الجنسي المرتكب من جانب محاربين سابقين أعيد استيعابهم في المجتمعات المحلية من خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ومن خلال 'تطبيع' الأشكال الوحشية للعنف الموصوفة بمجهولة افتراضياً قبل مرحلة النزاع كالاغتصاب من قبل عصابة، والاغتصاب العلني، وغشيان المحارم القسري واغتصاب الضحايا من كافة الأعمار بدءاً من الأطفال ووصولاً إلى المسنين. كما يستخدم العنف الجنسي كشكل من أشكال العقاب ضد السكان ويتضمن اغتصاب الرجال والصبيان، وإلى جانب النتائج البدنية والنفسية، غالباً ما تواجه الناجيات من العنف الجنسي مستقبلاً من الحرمان والاستبعاد الاجتماعي لهن ولأطفالهن. وتسوء صحة معظمهن، ويفتقدن سبل العيش، وأزواجهن،و أسرهن وشبكات الدعم التي بدورها تحطم الهياكل التي ترسي قيم المجتمعات المحلية.

كلفت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بموجب ولاية لمساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز قدراتها العسكرية من خلال تدريب القوات المسلحة للجمهورية والقيام بعمليات مشتركة. وفي الوقت نفسه، تكمن المهمة الأساسية للبعثة في ضمان الحماية الفعالة للمدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الحتمي، بما في ذلك كافة أشكال العنف الجنسي والجنساني وتمكين المرأة. وبما أن أعضاء القوات المسلحة للجمهورية هم مسؤولون عن العنف الممارس ضد المدنيين، فإنه غالباً ما تجد البعثة نفسها في موقع حساس ومتحدّ سياسياً يتطلب استجابة مستمرة وقيادة قوية.

البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بدور حرج تؤديه في زيادة عدد الأفراد الإناث المنتشرة في عمليات حفظ السلام.

ومع ذلك، فإن التوازن بين *الجنسين* ليس مترادفاً مع *قدرة الجنسين*. فتعزيز قدرة البعثة كي تخدم كامل السكان بشكل أفضل لا يتطلب وجود أفراد أنثويين فحسب، بل يتطلب تدريباً في مجال الشؤون الجنسانية وبناء قدرات لجميع أفراد حفظ السلام. ففي عام 2009، وافق مكتب المستشار في الشؤون الجنسانية ومكتب قائد القوات في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على مجالات تعاون ملموسة، مما أدى إلى تعيين ضابط (ذكر) عسكري معني بالشؤون الجنسانية خاضع للإشراف المباشر لقائد القوات، وهو ما شكل سابقة تثقيفية للبعثات التي فيها عدد قليل من النساء . ومن خلال تركيبة من التوازن الجنساني والقدرات المحسنة، يتزن اليوم نطاق حفظ السلام الذي كان في ما مضى ذكورياً بالكامل، من أجل تعزيز الهدف العالمي للمساواة بين الجنسين.

للاتصال: نرحب بالتعليقات والملاحظات والأمثلة الإضافية حول الممارسات الواعدة/المبدعة، للاتصال:
letitia.anderson@unwomen.org. وستمكن المدخلات المستمرة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع من تحديث هذه الوثيقة إلكترونياً باستمرار [متوفرة على موقع: www.stoprapenow.org]

تحرير الطباعة: ليزا كولست

مبادرة جيدة في هذا الصدد. وبوسع ضباط فرقة العمل للتعاون المدني – العسكري أن يؤدوا دور الرابط الفاعل بين القوات ووكالات المساعدات الإنسانية وراصدي حقوق الإنسان من أجل إدارة الاتصال والمعلومات كي يبقى القادة ملمين بأنشطة الحماية، بما فيها العنف الجنسي.

يجدر بالاستجابة للهجومات ذات الطابع الجنسي أن تشكل جزءاً من عملية التدريب على البعثة والتدريب القائم على سيناريوهات. ويمكن لهذا التدريب ان يخفف من عدم الوضوح الحالي من جانب أفراد حفظ السلام العسكريين فيما يتعلق بكيفية الاستجابة لحالات الحماية الفردية، وبالفعل، ما إذا كان يجب الاستجابة لها.

☑ 8 انتشار عملياتي مسبق قائم على سيناريو وتدريب داخل البعثة/لتجديد المعلومات.

ثمة حاجة لمعايير تدريب وتجهيز معززة لتحضير القوات لمواجهة العنف الجنسي الوحشي المستخدم كجزء من مجموعة أعتدة الجماعات المسلحة في أماكن النزاعات المعاصرة. يجب أن يبدأ التدريب بالأمور العملية ومن ثم الانتقال إلى النظرية بدلاً من العكس. وبدلاً من نقل مضمون معياري أو نظري بشأن الجنس والجنسانية، يجدر بالتدريب في الواقع تجهيز أفراد حفظ السلام لمواجهة هذه التحديات في مسرح العمليات. وبدلاً من شرح القرارين "1325/1820"، يجدر تدريب القوات على "كيفية" تنفيذهما. كما يجب على التدريب أن يساعد أفراد حفظ السلام على الاستجابة بشكل ملائم لتهديدات الأمن القائمة على الجنسانية بدلاً من أن يكون محصوراً بتنمية التوعية بشأن منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين *ومدونة قواعد السلوك الشخصي لذوي الخوذات الزرقاء*، والتي هي ضرورية لكن غير موجهة لإعداد القوات للتصدي لنماذج عنف جنسي منتشر أو منظم في مسرح العمليات. ويجدر بالاستجابة للاعتداءات الجنسية أن تشكل جزءاً من عملية التدريب على البعثة والتدريب القائم على سيناريوهات. وبوسع هذه التمارين أن تخفف من الغموض لدى أفراد حفظ السلام العسكريين في ما يتعلق بكيفية الاستجابة لحالات الحماية الفردية، وبالفعل، لما *إذا* كان يجب الاستجابة لها. ويتم تدريب قادة السريات/الأقسام للتفاعل مع عرض القوة أو استخدامها، وهو ما لا يجعلهم متأهبين بالضرورة للاستجابة للاغتصاب غير القابل للكشف، حتى عندما يكون عملاً حربياً وعاملاً مزعزعاً (أنظر المرفق 1 على سبيل المثال من تدريب الأمم المتحدة القائم على سيناريوهات).

☑ 9 مثل يحتذى وبناء قدرات للمساعدة على ترك إرث من الأمن للنساء والفتيات.

كون الأنشطة التي يقوم بها أفراد حفظ السلام تكون مؤقتة فقط، فإن ثمة ضرورة حتمية لتعزيز الخبرة الفنية للقوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية للتصدي للعنف الجنسي. ويشكل هذا جزءاً من بناء قطاع عدل وأمن يسهل على النساء والفتيات الوصول إليه ويستجيب لهن بشكل متساو. ويشمل إضفاء الطابع المهني ليس التدابير الملموسة فحسب كدفع المرتبات المنتظم والآني من أجل التخفيض إلى الحد الأدنى معدل ابتزاز المواطنين/اغتصاب أموالهم عنوة الذين يتعاضدان غالباً مع العنف الجنسي، بل وأيضاً تغيير ثقافة هذه المؤسسات. والمثل الذي وضعه أفراد حفظ السلام حول كيفية رؤيتهم للمرأة ومعاملتها يحتمل أن يكون محاكى مثل دمج النساء في صفوفهم. وعلى سبيل المثال، يجدر بالضباط من النساء في وحدة الشرطة المشكلة (FPU) أن يقمن بالدورية بشكل ظاهر وأن يتواجدن في الخطوط الأمامية في حالات السيطرة على الحشود، مما يمكن الأمم المتحدة من أن تكون بمثابة نموذجٍ للمبادئ التي تمثلها. وأشار المحاورون إلى أنه يمكن للأفراد العسكريين القيام بالمزيد من المهمات ذات الطابع الإنساني في الأيام الاستراتيجية (شأن "يوم الأمم المتحدة")، وأن إصلاح قطاع الأمن المراعي للاعتبارات الجنسانية يشكل جزءاً هاماً من "حضور الأمم المتحدة" الشامل.

☑ 10 التوازن الجنساني في تكون القوات وانتشارها.

توسّع المرأة العسكرية نطاق المهارات والمناظير المتوفرة، ويمكنها المساهمة في تعزيز مصداقية المرأة كطرف أمني في نظر المجتمع المضيف، حارصة على أن يكون للمرأة 'الصلاحية في التمكين'. وكما بينت ذلك وحدة الشرطة الهندية المشكلة كلياً من النساء، فإنه يمكن لوجود أفراد حفظ السلام من النساء أن يحفز مطامح النساء المحليات على المشاركة في قطاع الأمن. ويتمتع الجنود من النساء وشبه العسكريات بميزة تشغيلية موازنة في الحالات الدقيقة كتفتيش المنازل،و التفتيش البدني، والعمل في سجون النساء، وإجراء مقابلة مع ضحايا العنف الجنسي والجنساني، وتوفير الحراسة للضحايا/الشهود، وتفتيش المقاتلات في مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع ذلك، يسهل على الضباط القادة أن يفترضوا وجود المرأة كي يؤدوا دوراً فرعياً. فالتنميط الجنساني ليس مثبطاً للأفراد العسكريين الإناث فحسب، بل يحد من الفرص المتاحة للمرأة كي تثبت كفاءتها المهنية. ويمكن للمزيد من الخبراء من النساء في فرق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وفي الأمم المتحدة أن يتمتعن بفعالية خاصة في رصد ما يهدد أمن المرأة والفتاة/ الإبلاغ عنها. كما يساعد دعم المشاركة الناشطة للمرأة وقيادتها في الوظائف المدنية والعسكرية وأعمال الشرطة وكموفرة أمن. وتتمتع

نظراً لاستحالة إجراء حسابات دقيقة في ساحة المعركة، لا يجدر بعدم وجود معلومات شاملة أن يحول دون بذل الجهود لمنع والتصدي للعنف الجنسي. فالإبلاغات المنخفضة المستوى لا تعادل مستوى الأحداث المنخفض.

وقد يساعد ذلك الجهود المبذولة لتنسيق برنامج عمل الدوريات مع النساء عندما يذهبن لإحضار الماء أو للحقول، وذلك من أجل استخدام الموارد العسكرية إلى الحد الأقصى. وعندما يتم فهم الثغرات ورسمها يصبح من الممكن توجيه الموارد إلى مناطق ذات نسبة أحداث عالية حيث يمكن أن يكون لها أثر كبير. ويجدر بمهمات الرصد والتحقق أن ترسم مناظير النساء والرجال على حد سواء في البلد المضيف. إضافة إلى ذلك، يجدر بالبيانات المجمعة أن تكون مصنفة حسب نوع الجنس. مثلاً، إذا كانت أعمال الخطف وافرة في منطقة عمليات، فإنه يمكن أن يؤثر الإبلاغ عما إذا كان المختطفون نساءاً أو رجالاً أو من الجنسين على طبيعة مستوى التدخلات التكتيكي المطلوب لمعالجة المشكلة. ونظراً لاستحالة إجراء حسابات دقيقة في ساحة المعركة، لا ينبغي للإفتقار لمعلومات شاملة أن يحول دون بذل الجهود لمنع العنف الجنسي والتصدي له. فالإبلاغات المنخفضة المستوى لا تعادل مستوى الأحداث المنخفض. وغالباً ما يكون النقص الإجمالي في الإبلاغ ناجماً عن ظروف فوضوية، والفضيحة، والمخاوف الأمنية وانهيار الأنظمة والخدمات. لذا، ثمة ضرورة حتمية لتمكين المنظمات المحلية والمستشفيات والشرطة من التصدي للعنف الجنسي بشكل أفضل. وتسهل هذه الاتصالات إنشاء شبكات مرجعية للضحايا في الحالات التي يشكل فيها الأفراد العسكريون نقطة الاتصال الأولى. كما أنه من المرجح أن يكون لتوفير الظروف الأمنية التي تدعم مجتمعاً محلياً مهتزاً، منفعة دائمة لحقوق الإنسان. ومن أجل منع العنف وليس التفاعل معه فقط، من الأهمية في مكان العمل مع الزعماء التقليديين والجماعات غير المناصرة في المجتمع المحلي والمنظمات الدينية والمنظمات غير حكومية لتعزيز المصالحة والملكية الواسعة لعملية السلم. وقد يتضمن ذلك بذل جهود إعادة تنشيط المعايير الاجتماعية المقيدة التي عطلها النزاع، وتعزيز مراكز القوة التقليدية التي تؤثر ايجابياً على السلوك. فعلى سبيل المثال، غالباً ما تتمتع المنظمات الدينية بالسلطة المعنوية للعمل كقناة للمعلومات والتعبئة الاجتماعية. ويضمن العمل مع المجتمع المحلي ومن خلاله أن تكون الجهود مستدامة ويحول دون خلق تبعية لحضور خارجي.

ونوع الجنس ليس مجرّد 'قضية نسائية'. إذ يمكن لذلك ومن خلال تعزيز تقييم الحالة، أن يعزز الحماية التي تقوم بها القوة ونجاح البعثة. ولا يحدث الاغتصاب الجماعي في يوم واحد. شأنه شأن القتل الجماعي: ثمة حاجة لأن يكون هناك مراعاة أكبر لمؤشرات الإنذار المبكر، بما في ذلك من خلال علاقة منيعة مع السكان تشجعهم على التقدم والإبلاغ عن التهديدات الناشئة. ويحتاج تحليل الإنذار المبكر لأن يتضمن مشاورات تتم مع النساء لطلب المعلومات عن أي زيادات في العنف الجنسي كمؤشر حماية رئيسي. على سبيل المثال، يمكن التكهن بأن الجنود قد يقومون بممارسات عدوانية كالنهب والاغتصاب عندما تنفذ حصص الإعاشة. كما تمكن أن قنوات الاتصال المفتوحة البعثة من طلب معلومات مستقاة من المجتمع المحلي حول ما إذا كانت تحقق أهدافها.

☑ 6 تحفيزات تعترف بالمبادرات الناجحة في مكافحة العنف الجنسي وتكافئها وتقر بمساهمتها في النجاح الشامل للبعثة.

يجب الانتباه إلى جودة العمليات كالدوريات والحراسة وليس فقط إلى كميتها. فالذهاب بدورية من النقطة ألف إلى النقطة باء قد لا يشكل استجابة ملائمة في ظل عدم وجود مترجم فوري، إذا كانت الدوريات لا تسمح بالتفاعل مع المدنيين، أو إذا كانت لا تحدث في مناطق ريفية أو في الليل عندما تكون النساء في أشد الخطر. فقد ذكرت النساء اللواتي أجريت معهن مقابلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن أفراد حفظ السلام العسكريين مكثوا بشكل عام في مركباتهم/ناقلة الأفراد المصفحة على الطرق الرئيسية قائلين أنهم *"ليسوا في الأمكنة حيث لا نكون نحن النساء في أمان"*. وبالمثل، فإن هناك عواقب لعدم القيام بأي عمل في مواجهة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. فثمة حاجة لتشجيع أفراد حفظ السلام على العمل وفقاً لروح الولاية وعدم الاختباء وراء حرفيتها عندما يملي الضمير والإدراك السليم عكس ذلك. كما يجب وضع آليات محاسبة يتم تضمينها كجزء من إطار أداء الرصد.

ويمكن الإفادة من مناسبة اليوم العالمي لأفراد حفظ السلام الذي يصادف في 29 أيار/مايو لحث الدول على زيادة مساهمة أفراد حفظ السلام من النساء (كما جرى في عام 2009)، والاعتراف بممارسة الحماية المراعية للجنس المبدعة ومكافأتها.

☑ 7 تنسيق فعال بين العسكريين وأصحاب مصلحة آخرين في الحماية.

يجدر بالتنسيق أن يشمل جميع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري من أجل الحرص على أن تكون الجهود المبذولة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني متعددة الأبعاد ولاستخدام القدرات الكاملة لنظام الأمم المتحدة بدلاً من العمل بتقوقع. بالفعل، تقوم هذه الوثيقة جزئياً على الحاجة لتوفير إطار مرجعي مشترك للأفراد العسكريين ومقدمي المساعدات الإنسانية من أجل تحقيق حوار أعمق. وتشكل تجربة تسيير دوريات فرق المراقبين المشتركة المؤلفة من مراقبين عسكريين ومدنيين (معنيون حقوق الإنسان، الشؤون المدنية، حماية الطفل، الخدمات الطبية...)من موقع فريق مشترك أسوة بفرق الدوريات المشتركة التي استهلتها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

1 القيادة المدعومة من هياكل قيادة وتحكم قوية.

بوسع الالتزام والصفة الرسمية على مستوى الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة ونائب قائد القوة وضباط وحدات فرعية أن يضمن تغطية تفسير الولاية المتعلقة بمسؤولية أفراد حفظ السلام للتصدي العنف الجنسي كجزء من حماية المدنيين المعرّضين لتهديد وشيك بالعنف البدني. ويجب دمج القرار 1820 (2008) في الإحاطات السنوية لرؤساء العناصر العسكرية لإدارة عملية حفظ السلام، والإحاطات لمفوضي شرطة الأمم المتحدة/كبار مستشاري الشرطة، إضافة إلى الإحاطات للمستشارين العسكريين (MILADs) للبلدان المساهمة بوحدات عسكرية وقوات شرطة من خلال مجمع المستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة (MPAC) واللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بعمليات حفظ السلام (C-34)، وقنوات أخرى ذات صلة.

2 تنظيم الاستجابات المخصصة

أظهرت الأبحاث اعترافاً واسع النطاق بأنه يمكن للعنصر العسكري القيام بالمزيد للمساهمة في تحقيق الهدف الشامل المتمثل في حماية النساء المدنيات. وستتطلب ترجمة هذه المهمة في مفهوم العمليات (CONOPs) وبالتالي، في أوامر عمليات البعثة التي تغير النهج على الأرض، تدريباً وموارد ملائمة وقيادة مثالية. وللعنف الجنسي خصائص محددة تجعله مقاوماً للأساليب العسكرية التقليدية وحتى مع تراجع أعمال عنف أخرى فإن أعمال الاغتصاب تستمر أو تتصاعد وتيرتها – ورغم ذلك فإنه نادراً ما يكون هناك تدابير محددة موضوعة من أجل توقع وتجنب المخاطر المتوقعة 'كاغتصاب الاحتطاب' أو الاغتصاب كجزء من هجومات انتقامية. وبالرغم من التوعية الدائمة منذ زمن بشأن الاغتصاب خلال الاحتطاب، لم يتم توحيد تدابير الاستجابة. وكمنت الممارسة العامة في التفاعل عند استلام معلومات وإرسال دورية قد تصل بعد فوات الأوان. ويمكن التحقق من جدول دوريات اعتيادي بسهولة أكبر ويمكنه إدارة توقعات المجتمع المحلي. وبوسع الإلتقاط المنظم والتقييم التالي لعمل الممارسات الجيدة ووضع مبدأ لكليات الموظفين ومراكز تدريب أفراد حفظ السلام يمكن أن تساعد جميعها في تحويل *أفضل الممارسات* إلى *ممارسات اعتيادية*. ويجدر بالقادة العسكريين على كافة المستويات ان يستعرضوا الجهود المبذولة لمعالجة العنف الجنسي وتعزيز أمن المرأة في تقارير نهاية جولتهم.

3 فهم الروابط بين العنف الجنسي واستعادة السلم والأمن يكون مدعوماً بولايات واضحة قابلة للتحقيق وقوية بشكل كاف.

أظهرت الأبحاث وجود نقص عام في فهم الرابط بين العنف الجنسي واستعادة السلم والأمن، كما هو منصوص عنه في القرار 1820 (2008). عزى العديد من أفراد القوة العسكرية والشرطة الذين أجريت معهم مقابلة، العنف الجنسي إلى "الثقافة" أو السلوك "الخاص" بالمدنيين. ومن الضروري أن يحصل القادة الأدنى مستوى على توجيهات واضحة بأنه ليس هناك "ثقافات اغتصاب"، بل ثقافات إفلات من العقاب، وأنه لا يمكن أن يكون هناك أمن من دون أمن المرأة. وحيث تكون الولايات شاملة وعملية وواضحة، تكون الرقابة المحتملة للبعثات مخفضة. وكما أفاد أفراد حفظ السلام باستمرار: *"لا تستطيع القوات العسكرية العمل في بيئة غامضة"*. وحيث أن العنف الجنسي يكون ضمن قضايا حماية المدنيين التي يجب معالجتها، يجب أن يتم ذكره *صراحة* وليس *ضمنياً* في الولايات، مما سيساعد على تفادي التنوع الناجم عن تفسير القادة فردياً لولايتهم كل بشكل مختلف.

4 الرغبة والقدرة على تسيير دوريات والعمل في مكان غير تقليدي (في جوار قرى، مجمعات سكنية، مخيمات، غابات وحقول) استجابة لتهديد غير تقليدي و'غير منظور' في أغلب الأحيان.

إذا تضمنت التقارير عن الحالة (SITREPS) أحداث عنف جنسي، يجب أن يكون هناك حلقة تعقيبات للحرص على قيامها بتوفير المعلومات للعمليات. وفي بعض الحالات، بوسع العنصر العسكري أن يكون مكوّناً يتم تشكيله بإبداع أكبر من أجل القيام 'بالمهمات العسكرية الناعمة' (إضافة إلى وظائفهم الرئيسية، يمكنهم توفير الدعم الطبي، والهندسي، والمؤن والنقل في منطقة البعثة). ويمكن لهذه الأعمال أن تعد القوات بشكل أفضل لتنفيذ ولايتها الخاصة بحماية المدنيين، على سبيل المثال، من خلال ضم المزيد من المهندسين إلى الفصائل، وزيادة التركيز على مساعدة السكان المحليين على إعادة البناء، بما في ذلك تحسين مستوى المستشفيات (بأطباء إناث) لتوفير عيادات للسكان المحليين، وتوفير قدرات تمويل/نقل أفضل للمساعدة على تلبية احتياجات المدنيين للحماية/المساعدة. وكون معظم عمليات الاغتصاب تحدث في الليل وفي أمكنة مظلمة، تحتاج الوحدات لتجهيزات ملائمة كنظارات الرؤية الليلية/أجهزة استشعار بالأشعة تحت الحمراء والقدرة على التفاعل بسرعة. ووفقاً لأحد أفراد حفظ السلام السابقين الذي كان قد شارك في دوريات احتطاب البعثة الأفريقية في السودان (AMIS) في دارفور: *"إن تريدونني أن أحلق، إمنحوني جناحين أولاً. ومن ثم يمكنكم القول ما إذا حلقت جيداً"*. ويعني هذا القول أنه ومن أجل أن تكون العمليات فعالة، يجب أن تترافق الولايات مع موارد إنسانية ومادية متكافئة إضافة إلى دعم سياسي.

5 مشاورة كافة أجزاء المجتمع المحلي بما فيهم النساء، من أجل جمع المعلومات الاستخباراتية وبناء الثقة وللإبلاغ عن أنشطة الحماية.

لا يضمن التحليل الجنساني والاتصال بالمجتمع المحلي تمكن أفراد حفظ السلام من 'رؤية' سبب احتمال أن تكون النساء/الفتيات في خطر في بعض الحالات فحسب، بل يعززان أيضاً تقدير الحالة العسكرية ويمكنان القادة من اتخاذ قرارات مرتكزة على أسس فضلى، قائمة على تقييمات أمنية مصنفة حسب نوع الجنس.

3. القائمة المرجعية: العناصر المنبثقة عن الاستجابة الفعالة

تنبثق من هذا البحث 10 عناصر يمكنها أن تدعم استجابة أفراد حفظ السلام العسكريين الفعالة للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وعندما ننظر في سبب ظهور استراتيجية على أنها ناجحة أكثر من غيرها، نجد أنه يعود في العموم إلى العوامل المبيّنة في قائمة المرجعية أدناه، مثل القيادة المثالية، والمشاورة، والتعاون مع الأطراف المدنية المقابلة، والتدريب والتأهب. وقد يؤدي غياب أي من هذه العناصرإلى إعاقة أو منع التنفيذ الفعال للولايات بشأن النساء والسلم والأمن.

ويبقى السؤال الحرج، كيف تتوافق هذه العناصر معاً كأجزاء متكاملة لاستراتيجية واسعة وشاملة تؤدي إلى الغرض النهائي المنشود. تحتاج هذه العناصر لتحديدها على أساس حالة محددة خلال وضع الخطة الشاملة للبعثة بشأن حماية المدنيين. ويؤمل أن تتمكن هذه العناصر **من توفير المعلومات لهذه التدخلات** على أساس رؤية ما قد تستلزمه بيئة بناء السلم التي تحمي النساء والفتيات.

أفراد حفظ السلام يسيّرون دوريات ليلية للتصدي للزيادة في أعمال السرقة والاغتصاب في مخيّم للأشخاص المشردين داخلياً في شمال دارفور – *صور الأمم المتحدة/غونزالس فران*

المهمات/الأساليب	أمثلة ايضاحية
ب. نقل النساء المهددات إلى بر الأمان	‹ تم اتخاذ تدابير في كينيا لتحديد النساء المعرضات للخطر ونقلهن خارج المخيمات إلى بيئة أكثر أماناً. ‹ ووفرت 'الطرق الزرقاء' (مثلاً، التي يدافع عنها أفراد القبعات الزرقاء التابعين للأمم المتحدة) ممرات آمنة للمدنيين خارج المناطق ذات الخطورة العالية. ‹ وتم تزويد التخطيط العسكري بإجراءات لدعم نقل المجموعات الضعيفة خارج المناطق ذات الخطورة العالية. ‹ كما تم توفير أماكن ايواء مؤقتة في مراكز البعثة للمدنيين المعرضين للخطر. ‹ وفي حالات التشرد/العودة، وعندما تنشئ الوكالات المعنية بالمساعدة الإنسانية مناطق استراحة لحالات الطوارئ، بوسع أفراد حفظ السلام العسكريين أن ينسقوا معهم لضمان أمن هذه المواقع للنساء/الفتيات. ‹ وإذا كان الإجراء التنفيذي العادي يقضي فقط بإعادة النساء إلى المخيم بعد تعرضهن للاعتداء الجنسي، فقد يكون لهذا الأمر اثر في وسمهن كضحايا اغتصاب من قبل مجتمعاتهن المحلية. وغالباً ما يتم وسم هؤلاء النساء "بمتعاطفات" مع جماعات المتمردين و/أو يهجرهن زوجهن. لذا فإن السرية في هذه الأنشطة هي أمر ذو أهمية قصوى.
15.2 عمليات مكافحة الاتجار بالأشخاص	
أ. غارات لضمان إطلاق سراح النساء والأطفال المتاجر بهم أو المسترقين جنسياً	‹ تفاوض أفراد حفظ السلام مع جماعات مسلحة من أجل إطلاق سراح النساء/الفتيات المختطفات أو المسترقات جنسياً. ‹ وأجريت تحقيقات وغارات على أماكن كالنوادي الليلية حيث يُظن أنه يتم الاحتفاظ بالنساء/الفتيات المتاجر بهن، بالتزامن مع عمليات مكافحة الاتجار/البحث والإنقاذ (SAR)، وكجزء من عمليات أمن مشتركة ضد جماعات الجرائم المنظمة. ونظراً للنتائج المحتملة لهذه الغارات على النساء والأطفال، من الأهمية بمكان التواصل مع أطراف معنيين بحقوق الإنسان يمكنهم رصد الوضع. ‹ وجرت التدخلات التي يقودها أفراد عسكريون من أجل تحرير النساء المحتجزات كرقيق جنسي لدى الجماعات المسلحة/المتمردين خلال وبعد العمليات. وأمن جنود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إطلاق سراح هؤلاء النساء وصادروا في الوقت نفسه كميات كبيرة من الذخيرة.
16.2 المرأة في الاحتجاز	
أ. تحسين ظروف المرأة في الاحتجاز (بموجب مبادئ توجيهية للمؤسسات الإصلاحية)	‹ بالتعاون مع شركاء معنيين بسيادة القانون، تم استعمال موارد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية/المشاريع السريعة الأثر لبناء جناح سجن منفصل للنساء في مرفق الاحتجاز في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ‹ ورصد ضباط المؤسسات الإصلاحية في بعثة حفظ السلام المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك المعاملة ذات الطابع الجنسي، ودعموا الإصلاح الجنائي في أعقاب أحداث اغتصاب خلال الاحتجاز. وتضمن هذا الرصد العمل مع السلطات المضيفة من أجل تحسين أوضاع السجن والأمن للمحتجزات.

المهمات/الأساليب	أمثلة إيضاحية
ج. رصد وقف إطلاق النار	> وكجزء من الإشراف على وقف إطلاق النار وتعزيزه، تم بذل جهود (خاصة من قبل مراقبي الأمم المتحدة من النساء) لرصد العنف الجنسي الذي يرتكبه المشاركون السابقين في الحرب، إضافة إلى تحركات عدائية أخرى وأفعال قد تنتهك شروط اتفاق وقف إطلاق النار.
13.2 العدالة المراعية للاعتبارات الجنسانية وإصلاح القطاع الأمني	
أ. دعم القوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية	> دعم أفراد حفظ السلام إنشاء مكاتب دعم الأسر/المرأة وحماية الطفل/الجنسانية في مراكز الشرطة من أجل تسجيل حالات العنف الجنسي في أماكن مثل سيراليون وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوسوفو. > وخصصت أيام في ليبيريا وهايتي لتجنيد النساء المتقدمات بطلب الانضمام إلى قطاع الأمن الوطني. > ووجه أفراد حفظ السلام النساء الإناث المبتدئات في آكاديميات الشرطة. > وتم تدريب الشرطة على معالجة العنف الجنسي والجنساني وتجميع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس. وأنشئت وحدة الشرطة المتخصصة الأولى التي تتعامل مع جرائم العنف الجنسي في بعثة حفظ السلام في تيمور ليشتي. > كما تم دعم الجهود المبذولة لتفتيش القوات المسلحة وقوات الأمن/التدقيق بمرتكبي العنف الجنسي وبانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان/القانون الدولي الإنساني. > ويساعد التدريب/تدريب المدربين على حقوق المرأة والقانون الدولي الإنساني والحظر الحاسم للعنف الجنسي على بناء قطاع أمن يكون متيسراً ومستجيباً للمرأة بشكل متساو.
14.2 عمليات إخلاء غير المحاربين/العبور الآمن	
أ. إخلاء ضحايا الاغتصاب (مع احترام الخصوصية والسرية والخيار)	> تم استخدام الهليكوبترات والمركبات لنقل ضحايا الاغتصاب إلى أقرب مستشفى للمعالجة. > وفي بعض الحالات، قدمت العناصر العسكرية في بعثات حفظ السلام الدعم اللوجستي لضحايا الاغتصاب والحوامل وامنت لهم وصولاً مسهلاً إلى الخدمات الصحية. > وحيث تفتقد المرأة لحرية التنقل، تم دعم عيادات صحية متنقلة، مثلاً من قبل وحدة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لمساعدة النساء والأطفال، مما ولد العديد من النوايا الحسنة بين أفراد المجتمع المحلي المضيف. > ويجب على الأفراد العسكريين ذوي المستوى التكتيكي الذين يقصدهم ضحايا العنف الجنسي مباشرة أن يضمنوا سلامة الضحايا البدنية، وان يحترموا خصوصيتهم وسريتهم وأن يحيلوهم إلى الشرطة أو إلى المنظمة غير الحكومية الملائمة (وفق رغبة الضحايا) لمتابعتهم.

المهمات/الأساليب	أمثلة ايضاحية
12.2 نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المراعية للاعتبارات الجنسية/رصد التجريد من السلاح ووقف إطلاق النار	
أ. رصد أثر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن على المرأة (بموجب المبادئ التوجيهية القائمة)	> تم بذل جهود لأخذ احتياجات المرأة المرتبطة بالجماعات المسلحة بالاعتبار اثناء عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلات الإناث السابقات ولضمان التعامل الملائم معهن. > وتزيد برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أخذ الحاجة لتسهيل إعادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلات الإناث السابقات اللواتي غالباً ما يتم وصمهن بسلوكهن المعاكس للثقافة بالاعتبار. > ويسهل وجود مراقبي الأمم المتحدة العسكريين الإناث في مواقع التسريح القيام بالعملية ويجعلها مقبولة من النساء. ويتم زيادة تشكيل فرق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل توفير دعم ملائم للمقاتلين من الإناث والذكور على حد سواء، بما في ذلك توفير فرص لشملهم في تدريبات عسكرية وطنية أوتدريبات فنية أخرى. > ويمكن لرصد أثر إدماج أعداد كبيرة من المقاتلين السابقين الداخلين في المجتمعات المحلية أن يساعد في الإنذار بشأن تصاعد العنف الجنسي. > وتساعد تدابير موضوعة لمصادرة/تخفيف انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في المجتمعات المحلية على كبح العنف الجنسي. > ويوفر رصد عدد النساء المشاركات في القتال والإبلاغ عنه أساساً لمجلس الأمن لأن يكلف إدارة عمليات حفظ السلام بشمل النساء المرتبطات بالقوات المسلحة في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما أنه يؤدي لوضع خطط لتمكين العدد المطلوب من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين من دعم وجود عملية فعالة لنزع سلاح المرأة. > وبوسع تصميم ورسم تخطيط مواقع تجميع أن يقلل من مخاطر العنف الجنسي إلى الحد الأدنى عندما يتم توفير أماكن إقامة منفصلة للمقاتلين السابقين من النساء والرجال.
ب. إرساء طابع الانضباط المهني	> تم إدراج عناصر حقوق الإنسان/حقوق المرأة في التدريب في مراكز الدمج. > وتضمن التدريب/توعية الوحدات المدمجة حديثاً رسائل حول العنف الجنسي تم تعميمها على الأعضاء الجدد في القوات المسلحة الوطنية على أرض الاستعراض. ويوفر دور أفراد حفظ السلام المتمثل في دعم الرصد والاستشارة والتدريب للقوات المسلحة في البلد المضيف فرصة لنقل وتثبيت المعايير الدولية من أجل حماية حقوق المرأة، بما في ذلك دور قوات الأمن الوطنية في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان. > ويمكن للعمل مع السلطات على تحسين الأجور وإنشاء سلسلة دفع موثوقة أن يخفض من أعمال السلب والنهب والعنف الجنسي المستخدمة لتخويف السكان ودفعهم لتسليم المؤن. وتشير التقارير إلى أن أعمال ابتزاز المدنيين تتزايد عندما يحصر الجنود دون توفير المؤونة لهم. > ويمكن للمساعدة على إنشاء حاميات/ثكنات أن يخفض من اختلاط المقاتلين مع السكان المدنيين. يمكن ان يحد حصر المقاتلين في مخيمات عسكرية/مقرات مما يشار إليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية "بالتشرد العسكري". > وبوسع إضفاء الطابع المهني أن يشمل ضمان تحديد الوحدات العسكرية من خلال الزي الموحد/الشريط الكتفي، وبالتالي يشعرون بأنه مسؤولون عن أعمالهم. (تفيد منظمة رصد حقوق الإنسان بأن وحدة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كانت تنتزع شريطها الكتفي الأرجواني المميز قبل الهجوم على المدنيين، ما يعني أن الناجين من الاغتصاب كانوا عاجزين عن تحديد هويتهم.)

المهمات/الأساليب	أمثلة إيضاحية
10.2 تنشيط العملية السياسية: الأمن الانتخابي للمرأة	
أ. مكافحة العنف الجنسي والجنساني الانتخابي: دعم المشاركة الآمنة للمرأة	> غالباً ما يساعد أفراد حفظ السلام في إرساء بيئة آمنة وسلمية لإجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة. واستجابة للمخاطر الأمنية التي واجهتها المرأة في الوصول إلى مراكز التسجيل أو الاقتراع في المناطق البعيدة خلال الانتخابات، تم نشر الأفراد العسكريين على طول الطرق التي تنطوي على مخاطر امنية للمرأة. > ويشجع الحراس الإناث في مراكز الاقتراع المرأة على المشاركة في العملية الديمقراطية. > ووفرت التوعية للمرأة في المناطق البعيدة معلومات بشأن الانتخابات. > وشملت حماية المرأة كمقترعة ومرشحة تدريباً على التوعية الأمنية لمكافحة العنف الجنساني الانتخابي والتخويف، خاصة في الأماكن ليس للمرأة تقليدياً فيها دور ناشط في الحياة السياسية. > وأقامت عملية الأمم المتحدة في بوروندي صفوفاً سريعة للحوامل والأمهات المرضعات اللواتي يقفن صفاً للاقتراع في بوروندي أشرف عليها أفراد حفظ سلام عسكريين. وضمن توفير صفوف معينة منح المرأة الحامل والتي برفقتها أطفال الاهتمام الأولي في مراكز الاقتراع.
11.2 إعادة إحلال سيادة القانون: كفالة العدل بين الجنسين	
أ. دعم العدالة الانتقالية/ الجنسانية	> بالتعاون مع شرطة الأمم المتحدة/الدائرة المعنية بسيادة القانون، ساعد أفراد حفظ السلام العسكريين على القبض على مشتبه بهم بالقيام بأعمال عنف جنسي وتسليمهم (بموجب الولاية). > ويمكن للأفراد العسكريين أن يوفروا الأمن لعمليات العدالة الانتقالية، مما قد يساعد على إنصاف ضحايا العنف الجنسي. ويمكنهم تحديد مكان الشهود الرئيسيين وحمايتهم وايجاد دلائل تتعلق بالتحقيقات والادعاءات. وتوفير الأمن للمدافعين عن حقوق المرأة والمشاركين في عمليات تقصي الحقائق والمصالحة. > وفي إقليم أيكواتور في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم اغتصاب 119 امرأة في قرية سونغو مبويو عام 2003. وبناء على نتائج مهمة تحقيق خاصة أجرتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجدت محكمة عسكرية سبعة ضباط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مذنبين بجرائم ضد الإنسانية. ويستطيع العسكريون أداء دور في تحديد الأدلة في جرائم كهذه وتأمينها وصيانتها.
ب. بناء القدرات	> تم بذل جهود من أجل بناء قدرات العدالة العسكرية الوطنية من خلال التدريب واستحداث خلايا لدعم الادعاء. > كما ساعدت البعثات في وضع تدابير لمساعدة الحكومات والمؤسسات الوطنية على حماية مواطنيها والتصدي للعنف الجنسي.

المهمات/الأساليب	أمثلة ايضاحية
9.2 الإعلام: الرصد، إعداد التقارير، نقل التغير السلوكي	
أ. توفير الأمن في الأحداث المعنية بالتوعية، الربط في المجتمع المحلي	‹ تم توفير الأمن/التحكم بالحشود في الأحداث الثقافية كالعروض المسرحية في العراء التي تبيّن الآثار الاجتماعية للاغتصاب، والحفلات الموسيقية العامة حول موضوع أوقفوا أعمال الاغتصاب الآن، كما حدث في ليبيريا. ‹ وتعاون أفراد حفظ السلام مع شخصيات وطنية بارزة في حملات منع الاغتصاب ووفروا الدعم اللوجستي والأمني لبعثات بارزة تسلط الضوء على قضايا كالعنف الجنسي. ‹ واستخدمت برامج إذاعية تديرها البعثة للإسهاب في رسائل منع الاغتصاب، مثلاً البرمجة النسائية على إذاعة أوكابي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تتابع أيضاً محاكمات قضايا العنف الجنسي من أجل استحداث أثر رادع. ‹ وتم إنشاء نظام اتصال مباشر على الخلوي بين قادة المنطقة في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزعماء المجتمع المحلي/ممثلين عن الآشخاص المشردين داخلياً كي تتمكن الدورية من الاستجابة بشكل أفضل في الأوقات والأماكن التي يشعر المدنيون فيها بالخطر. ‹ وساعدت الجنسانية المختلطة في فرق الدوريات والتحقق في تحسين تقدير الحالة التنفيذية، خاصة في ما يتعلق بالعنف الجنسي الذي يشعر ضحاياه براحة أكبر في مناقشته مع أفراد حفظ سلام من الإناث. ‹ ويحتاج التخطيط للطوارئ لأن يضمن عدم التعرض للمرأة التي توفر المعلومات للبعثة. ‹ وتم تشغيل وسائل اتصال مألوفة لنقل رسائل رئيسية حول وضع حد للعنف ضد المرأة (مثلاً *ليه غريو*).
ب. الرصد	‹ يذكر وجود أفراد حفظ السلام الأطراف/الأطراف السابقين في النزاع بأن أعمالهم مراقبة مما يثير لديهم شعور بالمحاسبة. ‹ وبوسع أفراد حفظ السلام أن يؤدوا دور 'العين والأذن' للمجتمع الدولي المعني بانتهاكات حقوق الإنسان في الأماكن البعيدة أو التي يتعذر الوصول إليها. كما بوسعهم رصد خطابات الدعاية والتحريض التي قد تشكل مؤشرتحذير مبكر دال على العنف، بما فيه العنف الجنسي. كما حدث في رواندا حيث حرظت الاتصالات اللاسلكية على اغتصاب النساء من التوتسي 'للقضاء على كبريائهن'. ‹ وتسيّر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا دوريات مراقبين يومياً إلى المناطق النائية في ليبيريا وتراقب وتجمع معلومات وتنقلها إلى القائد، بما في ذلك معلومات حول العنف الجنسي. ‹ كما ساعد أفراد حفظ السلام العسكريين على توفير الأمن لممثلي وسائل الإعلام –شاهد العالم على الفظائع.

المهمات/الأساليب	أمثلة إيضاحية
8.2 تصميم مخيم مراع للاعتبارات الجنسانية وإدارته	
أ. الحضور الأمني؛ الإنارة، التسييج، المرافق الصحية	> قام أفراد حفظ السلام بحراسة نقاط توزيع المعونة والمستشفيات ومواقع ثابتة أخرى في المخيمات. > تشجع مراحيض ومرافق الدش للرجال والنساء الواقعة جنباً إلى جنب على العنف الجنسي. ويمكن لايلاء العناية الواجبة والتنسيق مع المعنيين بالشؤون الإنسانية أن يخفضا من نسبة احتمال الاعتداء. وحيث يعمل العسكريون على إنشاء مآو/مخيمات للسكان المشردين، فإن هناك حاجة لمراعاة المخاطر الأمنية المعينة التي تواجه النساء/الفتيات في تخطيط المرافق. > وتم توفير الدعم لتحسين أوضاع المآوي والمخيمات المؤقتة للسكان المشردين داخلياً واللاجئين. > وفي كينيا، تم زرع شجيرات الزعرور حول محيط المخيمات لردع المعتدين اثناء الليل والمعتدين الجنسيين. وخدمت الشجيرات غاية دفاعية من دون عسكرة مظهر المخيم من خلال استعمال مخازن دفاع كالأسلاك الشائكة والحديد المموّج. > وساعدت الدوريات الراجلة المشتركة للأمم المتحدة/الشرطة الوطنية داخل وحول المخيمات على تحسين الأمن في أماكن كتاهيتي. > وسهلت العناصر العسكرية في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وصول مقدمي المساعدات الإنسانية والشرطة إلى السكان المحتاجين في شرق تشاد. وفي حالة واحدة فقط، وجدت المفوضية السامية للأمم المتحدة كحولاً تم مصادرتها وأتلفت 200 ليتر من الكحول المنتجة محلياً، وذلك كون الإفراط في الكحول يشكل السبب الرئيسي للعنف الجنسي والجنساني في المخيّم. ودعمت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد عملية قوة شرطة المجتمع التشادي التي تحمل عنوان *المفرزة الأمنية المتكاملة* (DIS).
ب. نظام اتصال للاستغاثة	> يمكن إنشاء نظام اتصال للاستغاثة ('مفهوم خط الاتصال لطلب المساعدة 911') عندما يسمح الواقع في الميدان بذلك، من أجل تفعيل قوة رد سريع ليتم إرسالها إلى مسرح الحدث كما تمت محاولة القيام بذلك في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث أعطيت أرقام هاتف لزعماء المخيّم/ممثلي الأشخاص المشرّدين داخلياً (كجزء من 'عملية الومض الليلي'). وبذلك يتمكن المدنيون الذين يواجهون تهديداً بدنياً بما فيه العنف الجنسي من الوصول إلى هذه الأرقام والاتصال طلباً للمساعدة. وتُبذل الجهود لإضافة إخلاء الضحايا الذين يكونون في وضع حرج إلى هذا المفهوم ونقل المسؤولية إلى السلطات الحكومية. > كما ساعدت أنظمة الاتصال للاستغاثة في الحرص على أن تكون المرأة في المخيّم معزولة عن الاعتداءات التي تقع فيما بين المدنيين. > ومن دون التعرّض للخاصية المدنية للمخيّمات، ساهم العسكرون في تأمين سلامة المواطنين من خلال التنسيق مع الشرطة وأطراف تقديم المساعدات الإنسانية ومن خلال تسيير دوريات في محيط المخيّمات والتدخل في حالات الطوارئ.

المهمات/الأساليب	أمثلة إيضاحية
7.2 تأمين البيئة من أجل تسليم المساعدات الإنسانية	
أ. استحداث "فقاعة أمن": تقديم الدعم اللوجستي؛ تبادل الأصول؛ حراسة القوافل (كما هو مطلوب)	> سهّل أفراد حفظ السلام التدفق الحر للمساعدات الإنسانية/اللوازم الطبية من خلال المساهمة بالأصول والقدرات الهندسية للمساعدة على تحسين وصول المساعدات الإنسانية للسكان في المناطق البعيدة، ومن خلال المساعدة على إرساء الظروف الأمنية الضرورية. > وساعد أفراد حفظ السلام أطراف إنسانية على الوصول إلى الأشخاص المشردين داخلياً من خلال توفير حراس لمرافقتهم في المناطق الخطرة. كما تم توسيع نطاق أنشطة الحراس العسكريين ليبلغ وكالات العمل الإنساني التي تقدم المساعدة لضحايا الاغتصاب.(وحيث يُعتبر استخدام الحراس وسيلة غير ملائمة/غير مستدامة لتأمين وصول العمل الإنساني من جانب المنظمات غير الحكومية، قد يكون من الأفضل وبدلاً من ذلك، فتح 'نوافذ وصول' منتظمة على طرق معينة وفي أوقات محددة وفق الحاجة.) > وتم توفير حضور أمني عند نقاط التوزيع التي غالباً ما تقف النساء والأطفال فيها في الصف الأول للحصول على المؤن. > وإنشئت 'ممرات زرقاء' في البوسنة لحماية قوافل المعونة. ويمكن استخدامها أيضاً للقوافل التي تنقل مجموعة مستلزمات ما بعد التعرض للاغتصاب/مجموعة لوازم العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس (PEP) (حيثما تكون متوفرة) التي يجب أن تصل إلى الناجيات خلال 72 ساعة من الاغتصاب، بما في ذلك من خلال مستشاري شؤون فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. > ورافق حراس عسكريون عيادات طبية متنقلة للوصول إلى النساء اللواتي اعتدي عليهن في المناطق البعيدة وغير الآمنة. > واعتمدت بعض المنظمات على رحلات مهمات للوصول إلى المدنيين في بلدان ذات سجل ضعيف في مجال أمن الطائرات. > ويؤثر نقص المعونة على المرأة بطرق معينة كونها تقليدياً راعية الأسر والمجتمعات المحلية. ويمكن إعتبارالجهود التي يبذلها أفراد حفظ السلام لتأمين أمن المطارات ولضمان وصول الرحلات التي تنقل المعونة، ولتوفير الدعم اللوجستي لتوزيع معونة غير مقيّدة بمثابة استراتيجية حماية غير مباشرة، مما يقلل نسبة خطر إرغام النساء/الفتيات على ممارسة ما يدعى 'ممارسة الجنس للبقاء'. > ويمكن للجهود المبذولة لضمان وصول عمليات الإغاثة للسكان في الموقع أن تساعد على منع وإحباط دورات متكررة من التشريد الذي يزيد من خطر العنف الجنسي. > ووفر العسكريون أمناً إضافياً من أجل تسهيل النقل الآمن للمساعدة الإنسانية من نقاط التسليم إلى منزل المرأة.
ب. إعادة التأهيل/حماية الهياكل الأساسية المدنية الحيوية	> أصلح المهندسون العسكريون التابعون للأمم المتحدة مولدات الطاقة بعدما طرأ عليها عطل كهربائي أدى إلى زيادة نسبة الاغتصاب والنشاط الإجرامي أثناء الليل في هايتي. > وساهمت العناصر العسكرية في إصلاح ملعب كرة قدم البلدة في هايتي من أجل توفير مكان ترفيهي للشبان. > وتشكل الطرق المخربة أو غير الموجودة عوائق أمام وصول المساعدات الإنسانية. ويمكن أن يساعد إنشاء الطرق من جانب أفراد حفظ السلام على حمايةالمرأة. فوفق ما أوردته المفوضية السامية للأمم المتحدة، عندما لم يكن هناك طريق بين غوما وكيتشانغا في شمال كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت المرأة المنتقلة من قرية إلى أخرى تعبر غابة تعج بالمليشيات المتجولة. وبمجرد الانتهاء من بناء الطريق، حظيت المرأة بمسار أكثر أمناً. > وكانت فرق إعادة إعمار المقاطعات (PRTs) التابعة لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي المؤلفة من موظفين مدنيين وعسكريين مفيدة في توفير أمن المنطقة ودعم أنشطة إعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان. فقد أعادت بناء مدارس، وأصلحت هياكل أساسية حيوية والتقت النساء لمنحهن فرصة للتعبير عن مخاوفهن. وتتضمن فرق إعادة إعمار المقاطعات مستشارين في الشؤون الجنسانية كنهج عملي لجعل الجنسانية قابلة للتنفيذ.

المهمات/الأساليب	أمثلة ايضاحية
ب. التدريب/بناء المعرفة	‹ عمل أفراد حفظ السلام العسكريون مع وكالات العمل الإنساني لإنشاء شبكات إحالة شعبية لضحايا العنف الجنسي من أجل تسهيل وصولهن إلى الدعم الطبي/النفسي والاجتماعي. ‹ وساعد أفراد حفظ السلام على تدريب المجتمعات المحلية على كيفية الاستجابة في حالات الطوارئ، بما في ذلك حالات الاعتداء على النساء/الفتيات.
ج .دعم دور المرأة في أمن المجتمع	‹ عقد ضباط شرطة الأمم المتحدة من الإناث "منتديات المرأة" في المخيّمات – وهي اجتماعات مع النساء المشردات داخلياً حيث تبادلن الآراء حول كيفية تحسين أمن المجتمع المحلي. وعندما تردد الزعماء القبليون بالسماح للضباط بالاجتماع بالنساء حصرياً، انخرط الضباط في حوار مستمر معهم للحصول على موافقتهم. وفي عام 2006، أفيد بأن 'منتدى المرأة' في مخيّم أوتاش جذب عدداً من النساء بلغ المئتين. ‹ وعززت وحدة الشرطة المشكلة كلياً من النساء والتابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أمن المرأة الاستباقي، من خلال إطلاق التدريب على الدفاع عن النفس ('قتال أعزل دون سلاح') للنساء/الفتيات في المدارس وفي مراكز المجتمع المحلي. وشجع مثالهن المزيد من النساء على الالتحاق بالشرطة الوطنية الليبيرية مساهمات بذلك بزيادة عدد الطلبات المقدمة من النساء بثلاثة أضعاف. ولهذا الأمر أثر قوي على المجتمعات المحلية غير المعتادة على رؤية المرأة مرتدية الزي العسكري أو تقوم بوظائف رسمية وعامة. كما أن الشرطة المحلية عزت إليهن الفضل في التشجيع على ازدياد التبليغ عن الاعتداء الجنسي.

دوريات لوحدة مشكلة كلياً من الإناث في منطقة حضرية في ضواحي عاصمة هايتي – صور *الأمم المتحدة:مارکو دومينو*

المهمات/الأساليب	أمثلة ايضاحية
	> وتم التعاون في العملية العسكرية التي قام بها الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع منظمات نسائية محلية من أجل تحسين استجابة هذه المنظمات للعنف الجنسي. ووفرت جماعات محلية معلومات تتعلق بمن يجب الاتصال به كلما صادفت القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي قضايا عنف جنسي وذلك من أجل توفير الدعم النفسي والاجتماعي والطبي والقانوني للضحايا. > ويتضمن الانتشار السابق الخاص بالبعثة/التدريب لتجديد التوعية الثقافية، أدواراً وعلاقات جنسانية في المجتمع المضيف كي يكون أفراد حفظ السلام مراعين للديناميات الجنسانية المحلية. مثلاً، تمت الاستفادة من دروس في الصومال حيث واجه الجنود الذكور العداء عندما كان عليهم تفتيش النساء بحثاً عن أسلحة عند دخولهن مخيّمات المدنيين. > ويرافق ضباط شرطة من النساء الدوريات حيثما كان ذلك ممكناً للتقليل من خوف النساء المحليات من هذه الدوريات. ويُضاعف ذلك من بناء الثقة حيث يتحدثن اللغة المحلية ويمكنهن شرح الغرض من الدوريات للنساء في المجتمع المضيف. > وفي أفغانستان، بنت الفرق الأنثوية المعنية بالمشاركة التابعة لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (NATO) العلاقات مع النساء اللواتي هن قسم من السكان يتم تجاهله وسلموهن مساعدات إنسانية. وتبيّن أن وصول القوات الأنثوية إلى السكان هو أكثر سهولة كون الأفغانيون من النساء والرجال على حد سواء يشعرون عامة بارتياح أكبر في التفاعل معهن.

أفراد حفظ السلام في قوة الأمم المتحدة للحماية (PROFOR) يتحدثون مع نساء محليات في كرواتيا خلال الحرب في أوائل التسعينات – *صور الأمم المتحدة/جون إيزاك*

المهمات/الأساليب	أمثلة إيضاحية
6.2 الاتصال بالمجتمع المحلي	
أ. تدابير بناء الثقة/واجبات موظفي الاتصال	‹ تتضمن مبادرات 'بناء المجتمع المحلي حول الأمن' (التي يقودها ضباط شرطة الأمم المتحدة في دارفور): استحداث 'مكاتب المرأة' في المخيمات، والمساعدة على إنشاء خلايا في المخيمات للاستجابة إلى العنف الجنسي والجنساني وجمع البيانات، وتنمية علاقات قوية مع المجتمع المدني من أجل تعزيز الثقة وبالتالي، قدرات الحماية، بما في ذلك وحدة القضايا الجنسانية التابعة للبعثة أو ما يعادلها. ‹ ويتضمن الاتصال بمرتكبي العنف الجنسي والجنساني المحتملين (المقاتلون المسرّحون، العصابات الحضرية، الشباب العاطل عن العمل...) "مشاريع المزارع الزراعية" من أجل دعم استمرار مشاركة الشباب في أنشطة إنتاجية بعيداً عن الجريمة وتقليل احتمالية تجنيدهم في الميليشيات/الشبكات الإجرامية الناشئة التي تميل لتجنيد الأعضاء الضعفاء في المجتمع المحلي (وفق ما تم دعمه من سرية تابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في 2008). ‹ وشاركت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الشبان في أنشطة رياضية، والتي وفق ما قاله أحد أفراد حفظ السلام الذي أجريت معه مقابلة *"تساعد على تحريرهم من الانفعال"*. ‹ وبدأت القوات العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا العمل مع مجتمعات محلية ليبيرية في المناطق الريفية من أجل نقل المهارات الزراعية إلى السكان المحليين، في بيئة تشكل فيها النسبة العالية للرجال العاطلين عن العمل عاملاً يفاقم العنف الجنسي والجنساني. وتنقل مبادرات التدريب الفني هذه (تتضمن أيضاً النجارة، حرفة البناء...) مهارات تدوم طيلة الحياة وتعزز الاكتفاء الذاتي، ما يمكنه المساعدة على استعادة احترام الذات وتسريع العودة إلى المألوف. ‹ وأطلقت سرية تابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في إقليم بونغ عيادة "أيام الجمعة المجانية" الطبية للمجتمع المحلي حيث يسعى العديد من النساء/الفتيات اللواتي عانين من الاعتداء الجنسي أو أي اعتداء آخر للحصول على المساعدة، ورغم أن عدداً ضئيلاً منهن يذكر الاغتصاب للغرباء، إلا أنهن يستفيدن من برنامج التوعية الطبية. ‹ ويتم التبليغ عن معدلات اغتصاب مقلقة في المجتمعات المحلية للمشردين – غالباً ما تكون ناجمة عن الاحباط الناشئ عن الشعور بعدم الأمان، وانعدام حرية التنقل أو فرص العمل أو المتنفسات الترفيهية. وساعدت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (MINURCAT) على إنشاء خلايا داخل المخيمات للاستجابة للعنف الجنسي والجنساني ولتجميع بيانات من أجل مساعدة الأمم المتحدة على توجيه أنشطتها بشكل أفضل. ‹ ومن الأهمية بمكان توفير بدائل اقتصادية للمقاتلين السابقين في أمكنة يُعتبر المقاتلون نخبة فيها. وهناك استعداد كبير لحمل السلاح مجدداً لتامين لقمة العيش في حالة عدم وجود وضع اقتصادي مناسب. كما يرتبط هذا السلوك (السلب/النهب) غالباً مع الاغتصاب. ‹ وجاءت عملية أرتيميس التي قام بها الاتحاد الأوروبي في ايتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية عام 2003 كاستجابة لانسحاب القوات المسلحة الأجنبية وللميليشيات والميليشيات السابقة التي قيل بأنها شعرت بالإحباط لكون أفرادها أصبحوا "أفراداً من الشعب شأنهم شأن الآخرين"، آتين على الأخضر واليابس في البلدات، سالبين، وقاتلين ومغتصبين. وأرست قوات الحماية التابعة للاتحاد الأوروبي الاستقرار بسرعة في بونيا من خلال إطلاق "عملية بونيا الخالية من السلاح" لجعلها بلدة 'لا يوجد فيها أسلحة ظاهرة'.

المهمات/الأساليب	أمثلة ايضاحية
ج .إنشاء مناطق مجرّدة من السلاح	> شكل ضم ملاذات/مآو آمنة للنساء كجزء من استراتيجية الحماية. توصية عبّر عنها قادة الفصائل وأفراد حفظ سلام آخرون أجريت معهم مقابلة في الميدان. واستعملت المناطق المجردة من السلاح (DMZ)/الآمنة في أماكن كالعراق والبوسنة ورواندا وسري لانكا. > ويمكن لإنشاء مناطق آمنة/مجردة من السلاح الاستجابة إلى أوضاع يكون فيها لانعدام الأمن أثر "تشريد متأرجح"، إي عندما يسرع المدنيون للحصول على الأمان المؤقت حول قواعد أفراد حفظ السلام "كملاذ آمن" معتمد. > وفي حالات "التشريد المتأرجح" في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اعتبرت قاعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمثابة ملاذ آمن أو نقطة ارتساء للمدنيين.
د .قواعد عمليات مؤقتة/متحركة (TOBs/MOBs)	> توسّع الدوريات المتحركة البعيدة المدى محيط الحماية وتزيد التغطية الجغرافية مانحة حس أكبر بالأمان للمدنيين المعرضين للخطر. > وأفاد بعض المشردين بشعورهم بطمأنينة كافية للعودة إلى قريتهم الأصلية بعدما أنشأت الدوريات المتحركة التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حضوراً مرئياً في المنطقة. > كما أن انتشار قواعد العمليات المؤقتة في أماكن مثل ولاية جونقلي وآبيي في السودان، إضافة إلى الاستخدام المتناسق والطويل الأمد للدوريات الراجلة ودوريات الهليكوبتر قد أدى الى تحقيق نتائج وقائية ايجابية. والتزمت بعثة الأمم المتحدة في السودان بتمرين تخطيط للطوارئ حدد استراتيجيات الحماية الملموسة الموضوعة من أجل توفير أماكن آمنة للمدنيين في حال اندلاع أعمال العنف. > وبموجب ولايات قوية، بوسع إعادة الانتشار الوقائية التكتيكية الفصل بين الجماعات المسلحة في أوقات تصاعد التوتر. ويكون ذلك وثيق الصلة بالموضوع عندما تتضمن طريقة عمل مثل هذ الجماعات العنف الجنسي والجنساني.
5.2 عمليات المحاصرة والتفتيش	
أ. عمليات المحاصرة والتفتيش من أجل تجريد الميليشيات من السلاح	> أفادت المنظمات غير الحكومية في كوسوفو أن النساء اللواتي عانين من العنف الجنسي خلال الحرب أظهرن عوارض عودة الشعور بالصدمة بعد عملية قام بها أفراد حفظ السلام لتفتيش المنزل بحثاً عن أسلحة. وتبيّن أن وجود المرأة بين القوات يقلل من التخويف. > ووضعت عمليات التطويق والتفتيش/الدق حداً لقدرات وتحركات الجماعات المسلحة في أماكن مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان. لكن يمكنها أيضاً أن تؤدي الى أعمال انتقامية ضد المدنيين الذين يعتبر أنهم يدعمون أحد أطراف النزاع. وكون أعمال الاقتصاص تضمنت العنف الجنسي فإن خطط الطوارئ بدأت تشمل هذا الخطر. > وثمة دليل ناشئ (بما في ذلك من وحدة الشرطة المشكلة كلياً من الإناث والتابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا(يبيّن بأنه وعندما تقوم النساء بعمليات التطويق والتفتيش، فإن هذه العمليات تكون أقل تهديداً للمرأة المدنية وقد تساعد على بناء علاقات مجتمعات محلية بناءة، مما ينجم عنه توعية متزايدة فيما يتعلق بالاستخبارات التنفيذية/تقدير الحالة، بما في ذلك معرفة تحركات الأسلحة والأشياء المحظورة ومخابئ الأسلحة في المجتمع المحلي.

المهمات/الأساليب	أمثلة ايضاحية
ج. مشاريع البناء	> دعم التمويل الذي قدمته المشاريع السريعة الأثر (QIP) لبناء مآو للنساء الناجيات من العنف الجنسي والجنساني كما جرى في جنوب كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يقدم مأوى متخصص في الدعم الاستشاري/النفسي. > وساعدت مشاريع التعاون المدني – العسكري/السريعة الأثر في إعادة تأهيل مرافق الدش والمرحاض في المخيمات. موفرة الإنارة والخصوصية المحسنة ومداخل منفصلة للرجال والنساء. مما يمكن أن يقلل من مخاطر الاغتصاب. > وعندما تضعف النزاعات/الأزمات أنظمة السجون. يمكن أن تكون الجهود المبذولة لإعادة تأهيل السجون مهمة لمكافحة الإفلات من العقاب. بما فيه العنف الجنسي. وعزز المهندسون العسكريون في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا جدران محيط سجن مونروفيا المركزي ووضعوا حراساً خارج المرفق للحيلولة دون اقتحام السجن (وهو امر هام بشكل خاص في بلد يشكل الاغتصاب فيه أكثر جريمة يتم الإبلاغ عنها). > وتم بناء جناح في السجن للنساء (بالتشاور مع الشركاء الملائمين) وذلك باستخدام موارد المشاريع السريعة الأثر الخاصة ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد ورود تقارير تفيد بحمل النساء المقيمات مع السجناء الرجال وإصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية.
4.2 مهمات الردع. بما في ذلك من خلال الحضور المرئي	
أ. "عملية الومض الليلي"	> ورد في أحد الأمثلة حول شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أن شاحنات تحميل خاصة بأفراد حفظ السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دخلت الدغل وأبقت مصابيحها مضاءة طيلة الليل للاعلام عن وجودها في المنطقة. وفي الصباح. وجد أفراد حفظ السلام العديد من النساء/الفتيات نائمات في المنطقة الآمنة تحت الأنوار. > يمكن للحضور المرئي أن يوفر نقطة ارتساء/تجمع للمدنيين المعرضين للخطر. > ويشكل استعمال الهاون المشعل/المضيء ('الومض الليلي') شكلاً من 'الردع من خلال الوجود' في المناطق التي يتم فيها اختطاف النساء/الفتيات واغتصابهن.
ب. يقظة القرية/لجان الدفاع	> وضعت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مخطط إنذار للمجتمع المحلي مستخدمة قرويين معينين للقرع على القدر أو إطلاق صفارة لإنذار القوات في الجوار بقدوم دخلاء. ويشكل هذا عامل مساعد للقوة فيما يتعلق بالانذار المبكر عندما تكون قوة الاستجابة السريعة متأهبة للاستجابة للاضطرابات. > وقام أفراد حفظ السلام بالتنسيق مع 'فرق مراقبة مجتمعية محلية' (دربتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR) في مخيمات الأشخاص المشردين داخلياً. ويشمل عمل هذه الفرق قيام متطوعين من الأشخاص المشردين داخلياً بدوريات والتدخل والتوسط والتبليغ وفق الحاجة. > وتم بذل جهود لدعم مبادرات الحماية الذاتية مثل تحرك الأشخاص المشردين داخلياً كجماعات لتخفيض أحداث العنف الجنسي والجنساني بناء على "مفهوم المسؤولية المشتركة" الذي وضع بالتنسيق مع زعماء/مسنّي القرية وممثلين عن الأشخاص المشردين داخلياً. > وتم تشجيع سياسة 'الأمان بزيادة العدد'/جماعات عمل مجتمعية مع انه لا يفترض بها أن تكون دواء لكل داء.

المهمات/الأساليب	أمثلة ايضاحية
3.2 مشاريع سريعة الأثر (QIPs)	
أ. المؤونة من الوقود/الحطب	> من أجل التقليل من المخاطر والوقت الذي تمضيه المرأة في جمع الوقود، شارك أفراد حفظ السلام العسكريين بتوفير الوقود. > وتم توفير الحماية البدنية خلال التجميع جنباً إلى جنب مع تكنولوجيا مقتصدة في استهلاك الوقود ومكيّفة محلياً، إضافة إلى المساعدة في إنشاء مصادر وقود بديلة بدعم من شركاء ملائمين.
ب. توفير مواقد مقتصدة في استهلاك الوقود/ترويج بدائل مقتصدة في استهلاك الوقود	> يمكن أن يشكل توفير المواقد في بيئات كالصومال أو دارفور، بالتعاون مع رابطات نسائية وشركاء ملائمين آخرين، تدبيراً وقائياً استباقياً من أجل تخفيض الحاجة للحطب وبالتالي الحاجة لمغادرة المرأة المخيّم. ويكون هذا التدبير فعالاً بشكل خاص عندما يكون مترافقاً مع خيارات بديلة لتوليد الدخل للمرأة التي تعتمد على بيع الحطب كشكل من أشكال كسب العيش/ لأغراض تجارية. > يمكن القيام بهذا كنشاط تعاون مدني عسكري (CIMIC) يستفيد من القدرات العسكرية، بما في ذلك القدرات الهندسية لعرض تقنيات طهو جديدة على المجتمعات المحلية (آخذين في الاعتبار الحاجة لتفادي الإلتباس بين الأطراف الإنسانية). > ويمكن لإنشاء مواقد بطيئة الاحتراق المساعدة على تنمية علاقات ايجابية مع المرأة المحلية، والتقليل من الحاجة لتشتيت القوات بسبب تسيير دوريات احتطاب نظامية، مما قد ينجم عنه انتشار ضعيف جداً على الأرض. كانت هذه هي الحالة عندما عملت وحدة قوات الدفاع الرواندية التابعة للبعثة الأفريقية في السودان مع النساء المحليات في دارفور لإنشاء "روندبريزاس" (المواقد الطينية المقتصدة في استهلاك الوقود المستعملة تقليدياً في رواندا). وهو ما قلل الحاجة للحطب بنسبة وصلت إلى 80 في المئة. وكان الهدف الأساسي من المواقد تخفيض التدهور/التصحر البيئي إلى حده الأدنى، غير أنها تضاعفت كآلية حماية اعتبرت قوات الدفاع الرواندية بانها *"مقدّرة جيداً من السكان، خاصة النساء"*. > ويمكن للاستراتيجيات الإنسانية المكملة كتوزيع الفاصولياء المطهوة مسبقاً وغذاء يتطلب وقت طهو أقل وبالتالي كمية حطب أقل أن تجعل من توفير الحراسة من دون تحميلها فوق طاقتها أمراً عملياً. > خلال انتشار فريق مراقبة السلام في بوغانفيل، لاحظ بعض الجنود الفيجيين أن الفرار بانتظام من حالة فقدان الأمن أرغم أفراد المجتمع المحلي على تقليل غذائهم. فعملوا مع النساء على تحديد موارد غذائية بديلة وحلول للطهي. كما وفر هذا الحوارلهم صورة أكثر شمولية عن الوضع الأمني.

يسيّر أفراد حفظ السلام دوريات ليلية للتصدي لازدياد أعمال السرقة والاغتصاب في مخيّم للأشخاص المشردين داخلياً في شمال دارفور – *صور الأمم المتحدة/ألبرت غونزالس فران*

المهمات/الأساليب	أمثلة ايضاحية
2.2 فرق الحماية المشتركة (JPTs)	
أ. فرق الحماية المشتركة/ موقع الفريق المشترك	> تساعد الممارسات التي يقوم بها المراقبون العسكريون وموظفو الاتصال المدنيين والتي تتمثل بتسيير دوريات من موقع لفريق مشترك على ضمان ان تدعم المعلومات التي يوفرها شركاء إنسانيين تحليل الاتجاه/النموذج الذي يتبعه العسكريون وتعزيز التخطيط. > وتهدف فرق الحماية المشتركة إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية، ودعم حماية المجتمع المحلي، وتحسين التنسيق وتبادل المعلومات بين القوات والسكان المضيفين وممثليهم، بما فيهم النساء. > ساعدت هذه الممارسات في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنسيق أنشطة القوات مع أنشطة وأولويات أقسام المدنيين الموضوعية و شرطة الأمم المتحدة. > وبدأت بعثة الأمم المتحدة في السودان بإدراج أفضل ممارسات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كإنشاء فريق حماية مشترك مؤلف من موظفين عسكريين ومدنيين، إضافة إلى إقامة قواعد مؤقتة على مقربة من السكان المحليين. > وتم إنشاء دوريات مشتركة عسكرية ومن الشرطة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور داخل وخارج مخيمات الأشخاص المشردين داخلياً. > وفي شباط/فبراير 2008، نشرت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فرق حماية مشتركة في سبعة مواقع شمال كيفو وفي موقعين جنوب كيفو. تعاونت فرق الحماية المشتركة المدعومة من العناصر المدنية في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع السلطات والمجتمعات المحلية وطبقت تدابير كحظر التجول الطوعي والدوريات الليلية في المناطق الشديدة الخطورة.

المهمات/الأساليب	أمثلة ايضاحية
ه. دوريات الحدود	‹ يساعد الأمن عند نقاط التفتيش الحدودية كالحدود بين السودان وتشاد، على حماية السكان المشردين (غالبيتهم من النساء والأطفال) ورصد حركة السلاح والقوات والموارد، بما في ذلك الاتجار بالبشر من النساء/الفتيات عبر الحدود من أجل الاسترقاق الجنسي والبغاء القسري. ‹ وبدأ بناء القدرات في هذه المنطقة يضمن بأن أمن الحدود لا يتحقق من الأسلحة والأشياء المحظورة فحسب، بل أيضاً من أي ما يشير إلى الاتجار بالبشر بالتماشي مع التفهمات الجديدة بأن العنف الجنسي يشكل قضية أمنية.
و .دوريات راجلة لحماية الحصادين الداخلين الحقول؛ والأطفال المتوجهين إلى المدارس	‹ تم فرض طوق امني على مناطق معينة للقيام بالأعمال الزراعية/الاعتلاف التي تقوم النساء بمعظمها. ‹ وترافق الدوريات الراجلة النساء اللواتي يغادرن المخيّم للقيام بأنشطة الإعالة وتضمن حرية تنقلهن. وتشكل النساء العمود الفقري للإقتصادات مما يجعل قدرتهن على دخول الحقول بأمان أمراً مهماً لمكافحة الفقر. ‹ ساعدت وحدات في دارفور النساء على حصد المحاصيل في مناطق غير مستقرة وعززت حرية تنقل المرأة للوصول إلى الحقول. ‹ وتساعد التوعية المستهدفة للمرأة/الفتاة بمخاطر الألغام على ضمان الأمان البدني في ما يتعلق بالوصول إلى الحقول. ‹ وساعد وجود أفراد حفظ السلام العسكريين على تسهيل الوصول الآمن للفتيات/الصبيان إلى المدارس في بيئات آمنة. وهذا الأمر ذو أهمية خاصة في ما يتعلق ببيئة مثل غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تظهر إحصائيات الجرائم الشهرية أن اغتصاب القاصرين شائع في أوقات الانتقال إلى ومن المدرسة.
ز .دوريات غير مسلحة للتصدي للعنف الجنسي والجنساني في المخيمات	‹ في دارفور، تضمنت الجهود المبذولة لكبح العنف الجنسي والجنساني وأنشطة إجرامية أخرى في/حول مخيمات اللاجئين والمشردين تسيير دوريات نظامية غير مسلحة من أجل ضمان أمن جوار المخيم. ‹ وتم توفير بناء/دعم القدرات لمبادرات خفارة المجتمعات المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا.
ح. دوريات/نقاط تفتيش عشوائية	‹ لوحظ في كوسوفو أن دوريات راجلة ونقاط لم يتم التبليغ عنها قد أفقدت الجناة توازنهم. وفي بعض الأماكن، تم ربط هذا الأمر بخدمة "خط ساخن" لحالات الطوارئ (أو ما يعادله محلياً) للمجتمعات المحلية المعرضة للخطر والنساء الوحيدات. ‹ وتم متابعة الجهود المبذولة للاتصال بالسلطات الحكومية من أجل طلب إزالة نقاط تفتيش غير مشروعة تتعرض فيها النساء للمضايقات. ‹ للجهود السياسية المبذولة لتأمين دفع رواتب أفراد الجيش أثر غير مباشر على تخفيض نسبة الابتزاز وفرض الضرائب غير المشروع على الأفراد الضعفاء/غير المسلحين على الحواجز المقامة على الطرق.

المهمات/الأساليب	أمثلة ايضاحية
ب. دوريات الطرق المؤدية إلى الماء	‹ ترافق الدوريات المسلحة النساء/الفتيات (جامعات المياه الرئيسيات) في دارفور على طول الطرق للتموّن بالماء لأن الجماعات المسلحة غالباً ما تخيّم قرب الأنهرلتأمين المؤونة الخاصة بها. ‹ تسبق حركة فرق الحراسة حركة النساء/الفتيات وذلك لتأمين نقاط تجميع المياه واستباق المخاطر أو التحذير منها. ‹ ونزولاً عند طلب الأطراف الإنسانية في إثيوبيا، تم توفير المساعدة الاستباقية للنساء في نقل جرار المياه، وذلك عن طريق تزويد المجتمعات المحلية بالمياه السائبة، ومن خلال بناء قربات مياه أو إنشاء بئر من أجل تخفيف عبء المرأة وكسب ثقة المجتمع المحلي. ‹ وفي غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دخل المقاتلون مخيّم الأشخاص المشردين داخلياً منتهكين خاصيته المدنية نتيجة الحاجة لمؤونة الماء، فاستجابت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقامت ببناء قربة مياه خارج المخيّم.
ج. السوق/دوريات الطرق التجارية	‹ رافقت دوريات البعثة الأفريقية في السودان النساء إلى ومن السوق. ‹ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تبع عدد قليل من النساء دوريات السوق في البداية ، لكن ومع تزايد الثقة أكثر فأكثر شرعت النساء بالاستفادة من من حس الأمان المعزز للوصول إلى الأسواق، مما حسن التجارة وساهم في التنمية الاقتصادية. ‹ إعادة تأهيل وسائل النقل تمكن المرأة من التنقل مع أطفالها بدلاً من أن تتركهم من دون رقابة. ‹ يمكن لتفكيك حواجز الطرق أو إضافة حضور لأفراد حفظ السلام وتكليفهم بالرقابة عند نقاط التفتيش التي تقع على طريق السوق أن يقلل من مخاطر المضايقات والابتزاز. ‹ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم إغلاق مداخل السوق قبل شروق الشمس وأبقيت دورية في المنطقة طيلة فترة الأعمال التجارية للمساعدة على ضمان "منطقة خالية من السلاح" من أجل تسهيل نشاط المرأة الاقتصادي الذي غالباً ما يكون له أثر قوي مضاعف على الانتعاش والتنمية. ‹ وتم نشر الدوريات حول مناطق التلغيم (المعسكرة) وطرق الأعمال التجارية حيث يسود العنف الجنسي.
د. الدوريات الليلية	‹ تم نشر دوريات ليلية نظامية حول محيط المخيمات في دارفور استجابة لأعمال الاغتصاب والأحداث الناجمة عن استعمال الذخيرة الحية وإقلاق النوم. ‹ وتم تسيير دوريات ليلية مشتركة (راجلة ومركبة) مع الشرطة المحلية في ليبيريا لمنع الجريمة. ومن خلال توجيه الشرطة المحلية غير المسلحة، ساعدت وحدة الشرطة المشكلة كلياً من الإناث (FPU) والتابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الدوريات الليلية على التعامل مع شكوك المتبقية لدى المواطنين الذين فقدوا الثقة بالزي العسكري نتيجة الحرب الأهلية. ‹ تم تأمين وجود لمراقبين عسكريين غير مسلحين (UNMO) ليلاً في المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر في رواندا خلال الإبادة الجماعية. ‹ ويشكل "امتلاك الليل" مهمة عسكرية ذات أهمية تساهم في بناء تأمين البيئة، إذ أن الدوريات الليلية تتمتع بعنصر مفاجأة كبير يفقد مرتكبي الجرائم المحتملين توازنهم.

المهمات/الأساليب	أمثلة ايضاحية
2.1 الحماية البدنية الوقائية: الدوريات المسلحة والحرس	
أ. دوريات حماية الاحتطاب	> يرافق الحرس المسلح النساء/الفتيات عند الاحتطاب خارج محيط المخيم من أجل استباق وتجنب مخاطر يمكن توقعها كـ'اغتصاب الاحتطاب'. > قابلية تنقل/سرعة الدوريات أمر حرج لاستجابة سريعة للاعتداء الجنسي ويمكن أن يكون له أثر رادع. > استقبلت الدوريات بشكل جيد خاصة عندما كانت قريبة بما يكفي ميدانياً لتمييز التهديدات المحتملة، لكن غير قريبة بما يكفي لإعاقة الروتين الذي تتبعه المرأة. وعندما تم تنبيه المجتمعات المحلية لوجودها مسبقاً وفي يوم تسيير الدوريات. > ودخلت الشرطة المدنية للاتحاد الأفريقي والمراقبون العسكريون إلى عمق الأدغال لتسيير دوريات في مناطق نائية حيث تغامر آلاف النساء/الفتيات عدة مرات في الأسبوع من أجل الاحتطاب مما نجم عنه ارتكاب عدة أعمال اغتصاب. > ورافقت سيارات شرطة وشاحنات الأمم المتحدة وناقلات أفراد مصفحة تابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور النساء من مخيّم كالما للاجئين في دارفور إلى التلال المحيطة مرتين في الأسبوع في يومين محددين، وحرستهن وانتظرت بينما كانت جماعات النساء يقطعن الأغصان والعشب الجرف لعلف الحيوانات. > نشير إلى أن النساء يتفرقن عادة عند وصولهن إلى الدغل من أجل تغطية مساحة أكبر. لذا شرعت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بتسيير بعض الدوريات الجوية إضافة إلى الدوريات المركبة عندما أمكن توفير الوقود والوقت للطيران. > إدارة توقعات المجتمعات المحلية هي على جانب من الأهمية كونه يمكن إلغاء الدوريات نتيجة عدد القوات المنخفض أو بسبب وجود فجوات زمنية بين الوقت الذي تغادر فيه وحدة ما مركز عملها واستلام وحدة اخرى لمهامها. كما أن بوسع الدوريات أن تعزل العنف المسلح بدلاً من منع وقوعه أو تعطيله. > وتكون دوريات الاحتطاب فعالة بشكل خاص عندما يتم بناء الثقة بين المشاركين والقائمين بالدوريات من خلال 'لجان دورية الاحتطاب' التي تناقش التوقيت، والتكرار، واختيار الطريق،و المسافة وكيفية القيام بالدورية. ويرافق الدوريات مترجم وتتم الدوريات على أساس منتظم ومتوقع. > وثمة فرق بين الدوريات ومجرد النقل: ففي بعض الحالات، تم نقل نساء إلى مواقع الاحتطاب وتركهن ضعيفات في طريق العودة إلى المخيم. كما يجب الأخذ بالاعتبار بأن النساء اللواتي يحملن الحطب أو الماء أو مؤونة أخرى يشكلن أهدافاً بطيئة الحركة ويتعرضن لخطر سرقتهن، واغتصابهن وإرغامهن على تسليم مؤنتهن للعناصر المسلحة.

"لا يظهر إخفاقنا الجماعي في ضمان حماية المدنيين في أي مجال آخر... أكثر منه في ما يتعلق بجماعات النساء والفتيات. وأيضاً الصبيان والرجال الذين تُدمّر حياتهم كل سنة نتيجة العنف الجنسي المرتكب في النزاعات."

الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. 2007

2: قائمة جرد المهمات والأساليب

يوفر التجميع التالي لممارسات مكافحة العنف الجنسي مباشرة أو استتباعياً قاعدة معرفة لأفراد حفظ السلام العسكريين والمخططين كلّ في نطاق مهماته. كما يتوخى من هذا التجميع أن يشكل أداة للمؤسسات العسكرية الوطنية والدولية لمناقشة نهج المقاربة العملية للعنف الجنسي في مسرح العمليات. وقد تم ترقيم المهمات لتسهيل المراجع. من أجل الإسناد الترافقي للأمثلة ذات التدريبات العملية القائمة على سيناريوهات كي يتم تقطيرها من هذا البحث وتقديمها للبلدان المساهمة بقوات/شرطة كمصدر تدريب سابق للانتشار. كما يهدف هذا التجميع إلى منح المعلومات لوضع استراتيجيات للمبدأ وعلى مستوى البعثات يتم وضعها وفق المفهوم العملي لحماية المدنيين الخاص بإدارة عمليات حفظ السلام (DPKO)/إدارة الدعم الميداني (DFS). ويشكل هذا التجميع أحدى عدة أدوات تضعها إدارة حفظ السلام وشركاءها لتعزيز أثر عملية حفظ السلام. ويجب اتخاذ تدابير وقائية فعالة من العنف الجنسي وأشكال أخرى من العنف البدني بطريقة شاملة تساعد على استعادة الهياكل الاجتماعية التي عطلتها النزاعات المسلحة. وتتفادى إحداث اعتماد على الحضور الأمني الدولي. وفي هذا السياق. يشكل البعد العسكري مكوناً قيّماً. لكن محدود جداً. لكن لن تنطبق الأمثلة المذكورة على كافة سياقات البعثات أو تتوافق مع كافة الولايات. لذا فإن الحفاظ على المرونة فيما يتم الاستفادة من الممارسات السابقة هو أمر مهم. وتم تجميع الممارسات المذكورة أدناه من أجل إستخلاص العناصر الناشئة من استجابة فعالة [أنظر القسم 3] وللمساعدة على التنظيم والنشر.

8.1 موجز

مجمل القول هو أن العنف الجنسي يشكل أحد القضايا الأكثر تحدياً التي تم التعامل معها في العمل الرامي لتحقيق السلام والأمن. يدعى العنف الجنسي غالباً "بالحرب داخل الحرب"، ويحدث في أماكن لا يسيّر فيها أفراد حفظ السلام دوريات روتينية. كما أنه يحدث في سياقات يكون العنف الجنساني سائداً فيها، مما يجعل من الصعب على أفراد حفظ السلام ومراقبي وقف إطلاق النار معرفة أين ومتى يقع العنف الجنسي في إطار عملهم كما ينص عليه قرار مجلس الأمن 1820 (2008). وتبقى المعلومات الموثوقة المعتمدة بشأن الاتجاهات والسياقات المشتركة للهجمات والمعلومات حول الجناة بعيدة المنال، جزئياً لأن الضحايا وليس المهاجمين هم الذين يُفضحون ويُشهر بهم. وتهتم بعض المجتمعات المحلية بالشرف وبسمعة الأسرة أكثر من اهتمامها بالضرر الملحق بالمرأة أو الطفل. ويبدو أن هناك تضخيم لهذا على النطاق الوطني، حيث نادرا ما يمثل توفير التعويضات للضحايا أولوية. وبدلاً من ذلك تكون الاولوية هي "محو" العنف الجنسي بشكل جماعي من السجل التاريخي للإسراع في المصالحة. وعندما يصبح العنف الجنسي معمماً كمشكلة اجتماعية مزمنة، تزداد صعوبة معرفة الجناة والقبض عليهم. ورغم ذلك، تم تفويض أفراد حفظ السلام لاستحداث الظروف الأمنية التي تمكن الجهود المبذولة لتوطيد السلام.

ويجب أن يعني ما سبق السلام وراحة البال لكافة أفراد الشعب – النساء والفتيات والرجال والصبيان. وبخلاف المباني المحروفة أو الحقول المقلوبة رأساً على عقب، بوسع العنف الجنسي أن يؤدي بالأجيال إلى الشقاء – مزعزعاً المجتمعات المحلية رغم الجهود المبذولة لبناء من قبل الأطراف المعنية بالأمن.

يمثل هذا التحقيق خطوة أولى متواضعة نحو استبدال الارتجال بالتنظيم، لمساعدة النساء والفتيات اللواتي قد لا تشملهن شبكة أمان ممارسات حفظ السلام. ويجدر بهذا التحقيق أن يكون محفزاً لتبادل الأفكار حول الأمور الناجحة والتي تحتاج لتوسيع نطاقها، والأمور غير الناجحة التي تحتاج للمزيد من الاستجابة الاستراتيجية، ومعرفة الفجوات الحرجة المتبقية.

أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة يقومون بتوفير الأمن عند نقطة توزيع الغذاء في بورت أو برانس، هايتي. لدى وصول النساء لاستلام أكياس أرز – *صور الأمم المتحدة/صوفيا بارس*

7.1 تطغى مزاعم الادعاء بوقوع الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الجهود المبذولة للمساهمة في ضمان سلامة المرأة

"ظننا في البدء أن 'القضايا الجنسانية' كانت تتعلق فقط بسلوك القوات...غير مدركين المصلحة التشغيلية والقيمة المضافة لفعالية البعثة التي تتأتى من إدماج المناظير الجنسانية."

– العميد جان فيليب غناسيا القائد السابق للقوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد (EUFOR/CHAD)، الحلقة الدراسية للاتحاد الأوروبي "تعزيز بعثات السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (ESDP) والعمليات من خلال التدريب على قراري مجلس الأمن 1325 و1820"، بروكسل، 9 تموز/يوليو 2009.

يقر العديد من المدافعين عن حقوق المرأة والأطراف الإنسانية بأن أفراد حفظ السلام يقومون بمساهمة أساسية في تأمين أمن المرأة. لكن طغى تسليط وسائط الإعلام الضوء بشكل واسع على الاستغلال والاعتداء الجنسيين (SEA) على هذه المناقشة. ويظهر الاستغلال والاعتداء الجنسيين بشكل بارز في الصحافة المكتوبة بينما غالباً ما يتم التغاضي عن المبادرات الناجحة لأفراد حفظ السلام. بالفعل، فإن المناقشات حول أفراد حفظ السلام والعنف الجنسي قد صورتهم بشكل متباين كجناة بدلاً من تصويرهم كحماة. وتشير البحوث الميدانية إلى أن هذا الأمر قد تأثر بإبعاد الموظفين عن السكان المضيفين، واضعا بالتالي حداً لتقدير حالة احتياجات المرأة والمخاطر. وفي حين انه من المهم تجنب الخلط بين الإثنين، إلا انه يمكن أن يكون للاستغلال والاعتداء الجنسيين علاقة معقدة مع الوقاية من العنف الجنسي والجنساني. فقد يمنع الخوف من ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين الموظفين العسكريين من العمل على مقربة من المرأة أو من القيام بدوريات المشاة الراجلة التي تحتاج إليها. ويمكنه أيضاً أن يقوض الجهود المبذولة لإشراك النساء المحليات كمساعدات في مجال اللغة ونقاط اتصال مع المجتمع المحلي، مما يمكنه أن يقلل من الابتكار وأن يثبط البعثة عن القيام بخطوات استباقية للحماية.

تحظر قواعد حفظ السلام عادة على أفراد حفظ السلام 'التآخي' مع السكان المحليين. لكن أفراد حفظ السلام الذين أجريت معهم مقابلة اعربوا عن الرأي بأن القوة قد تدعم أحياناً منتديات للعسكريين والسكان المحليين من أجل تبادل التجارب والمعرفة. ويمكنها أيضاً أن تؤدي المزيد من المهمات الإنسانية مثل دعم أنشطة ترفيهية/رياضية أو نقل مهارات زراعية. وبالتأكيد، فإن التنفيذ الكامل لنشرة الأمين العام بشأن التدابير للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (ST/SGB/2003/13) هو امر مهم للحفاظ على المصداقية المطلوبة للعسكريين من أجل القيام بوظائفهم. لكن لا ينبغي كبح فرص تحسين العلاقات مع الشعب المضيف بسبب الخوف من الادعاءات بالاستغلال والاعتداء الجنسيين.

ولا تغطي هذه الورقة قضايا السلوك والانضباط كالاستغلال والاعتداء الجنسيين. فحسب بل تهدف إلى توفير منصة لتقييم وتحسين وتعزيز الممارسة الجيدة الناشئة من أجل الحد من العنف الجنسي المستخدم من قبل الجماعات المسلحة.

الذي يعملون في الخطوط الأمامية: "لا تنتهي الحرب عندما تنتهي" بالنسبة للمرأة. غير أنه نادراً ما يتم ذكر العنف الجنسي في اتفاقيات وقف إطلاق النار. وتلاحظ ورقة هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في موضوع مفاوضات السلام ('مشاركة المرأة في مفاوضات السلام: الروابط بين الوجود والتأثير') المشمولة في هذه المجموعة، أنه ومنذ نهاية الحرب الباردة، تم ذكر العنف الجنسي أو العنف الجنساني في 18 اتفاق سلام فقط من أصل 300 اتفاق، وأن المرأة شكلت أقل من 10 في المئة من أفراد فرق المفاوضات في 24 عملية سلام خلال العشرين عاماً الماضية. فعندما تنتهي الحروب، يستمر العنف الممارس ضد المرأة وتتصاعد وتيرته في أغلب الأحيان.

يتعلق ما سبق بصميم الموضوع بالنسبة لأفراد حفظ السلام الذين قد يجدون أنفسهم يعملون في "أمة من النوافذ" وهو مصطلح استعمل لوصف ديمغرافيات ما بعد النزاع في رواندا وأفغانستان وسيراليون– أو في سياقات تستفيد فيها كل جماعة مسلحة وحتى المدنيين الذكور من غطاء الحرب كي يغتصبوا ويختطفوا ويبتزوا ويرغموا المرأة على الزواج القسري أو العمل القسري أو البغاء القسري. إضافة إلى ذلك، يمكن لاستمرار العنف الجنسي أن يرجئ عودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى أماكن إقامتهم الأصلية، وبالتالي يقلل قدرات المجتمع على إعادة التكوين. وهذا الأمر ذو صلة بأفراد حفظ السلام الذين قد تتطلب ولايتهم قيامهم بتسهيل العودة الطوعية والمستدامة للاجئين والمشردين داخلياً.

في بوروندي عام 2006 وبالرغم من كون الحرب هناك قد بلغت نهايتها تقريباً ومن وجود عملية الأمم المتحدة في بوروندي (ONUB)، أفادت لجنة الإنقاذ الدولية ومنظمة أطباء بلا حدود عن تدفق متواصل لأمهات يقمن بمرافقة بناتهن للحصول على رعاية ما بعد الاغتصاب في المناطق التي استقرت فيها مجموعات المتمردين. وفي شمال أوغندا عام 2007، ورغم استقرار الوضع السياسي، ظل الاغتصاب متفاقماً في المعسكرات. أما في ليبيريا، فيمثل الاغتصاب حالياً الجرم الرئيسي الذي يتم إبلاغ الشرطة الوطنية الليبيرية (LNP) عنه وذلك وفق ما ورد في الإحصاءات الشهرية للجرائم. ورغم سيادة العنف الجنسي ودور المرأة المحوري في عملية بناء السلام، لم تتم معالجة القضية في اتفاقية السلام الليبيرية في عام 2003 . بل وبدلاً من ذلك، شهد وصول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في نهاية الحرب الأهلية "نوبة اغتصاب" كشكل من "سياسة الأرض المحروقة" من جانب المتمردين ومقاتلي الحكومة على حد سواء الذين اعتبروا السكان الأنثويين "غنيمة لأخذها قبل استلام أفراد حفظ السلام زمام الأمور" (وفق دراسة أجرتها مجموعة المرأة الأفريقية ودعم السلام عام 2004 بعنوان "أفراد حفظ سلام المرأة الليبيرية: القتال من أجل تحقيق حق الرئي والسمع والاعتبار").

يجب تفويض مراقبي وقف إطلاق نار بضمان عدم استمرار عمليات الاغتصاب دون رادع بعد انتهاء القتال. خلافاً لذلك، يمكن أن يدعي المحاربين السابقين بانهم ملتزمون بالشروط السابقة لاتفاق السلام بينما يقومون بشن حرب بالوكالة على نساء الطرف الاخر. ولا يستطيع أفراد حفظ السلام أن يكونوا موجودين في كل مكان، لكن عندما ينتشرون بين الفصائل المعارضة للفصل بينها ولضمان وقف إطلاق النار على الأرض، فإنه ينبغي أن يكون وقف العنف الجنسي من الامور التي يراقبونها. وبخلاف ذلك، فإنه يمكن للسماح بالنهب والاغتصاب تحت تهديد السلاح (سواء أكان خفياً أو جلياً) أن يطيل النزاع مما قد يوفر حافزاً للمتمردين ذوي الأجر غير المنتظم للاستمرار بالقتال أو لاستئنافه.

6.1 المشاركة والتمكين

"تعتبر المرأة أقل تهديداً من الرجل ويسهل الوصول إليها داخل المجتمع المدني أكثر من الرجل، خصوصاً عندما تدخلون مجتمعاً محلياً معظمه من النساء والأطفال."

– أحد أفراد حفظ السلام السابقين ميشال لي،
"أفراد حفظ السلام من النساء يحدثون فرقاً" بقلم جاين لويد، مجلة وقائع الأمم المتحدة، 2006

يستطيع التوازن الجنساني في عمليات حفظ السلام أن يساعد الأمم المتحدة على "ضرب المثل بقيادتها" في ما يتعلق بتمكين المرأة كمقدمة لخدمات الأمن ومستفيدة منه. وقد تتمتع المرأة بميزة تشغيلية نسبية في مكافحة العنف الجنسي كونها مقربة أكثر من الجماعات المعرضة للخطر. فإرسال رسالة تفيد بأن المرأة محاورة ذات مصداقية يشير إلى أن التقرب 'الممكن' للمرأة يفرض التنفيذ من خلال توسيع قاعدة المشاركة في عملية حفظ السلام فلا تكون الأمة محرومة من نصف مواردها الإنسانية. وتذكر ديباجة القرار 1888 (2009) دور أفراد حفظ السلام في "المساعدة على بناء قطاع أمني يتاح الوصول إليه ويستجيب للجميع، لا سيما النساء". وتشكل زيادة عدد أفراد حفظ السلام النساء المدربات خصيصاً على مكافحة العنف الجنسي تحدياً ذو أهمية للبلدان المساهمة بقوات وشرطة.

ومنذ تبني قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، زاد إدراك أن "فهم أثر الصراع المسلح على المرأة والفتاة... يساهم بدرجة كبير في حفظ السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما". لكن نادراً ما تم تفعيل هذه الرؤية، ناهيك عن منهجتها. ويتم بذل جهود لحماية المرأة من العنف المتصل بالنزاعات، لكن تأتي هذه الجهود في أغلب الأحيان في ظل غياب ولايات صريحة وأساليب مختبرة وأدوات تحليلية. ونتيجة لذلك، كانت هذه الجهود تفاعلية عموماً وقصيرة الأجل ومخصصة. مثلاً، إذا تم القيام بدوريات حماية الاحتطاب لحماية المرأة من الهجمات خارج المخيمات بطرق مختلفة ومن قبل كتائب مختلفة وفي بعثات مختلفة، فإنه يجب تحديد التقنيات الأكثر فعالية لأغراض تبادل المعلومات. فأمن المرأة الجسدي هو حق بحد ذاته وشرط أساسي لاعمال كافة الحقوق الأخرى كحرية التنقل والمشاركة على قدم المساواة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

يجرّب مهندسو البعثة مضخة ماء كجزء من مشروع سريع الأثر لمساعدة قرية في شمال دارفور – صور *الأمم المتحدة/ألبرت غونزالس فران*

باشكال ودرجات متنوعة. وبالتالي، تشمل قائمة الجرد الحالية النزاعات في البلقان، وأفريقيا، وآسيا، ومنطقة المحيط الهادئ والشرق الأوسط رغم أن الأعوام الأخيرة شهدت تأثر القارة الأفريقية بشكل متفاوت بموجة من النزاعات الداخلية، حيث شكل العنف الجنسي سمة من سمات القتال.

4.1 استجابات قوات حفظ السلام – تقييم جهود التصدي للعنف الجنسي

"قد يتساءل المرء عن سبب وجود قوة الدفاع الرواندية في الطليعة لمكافحة العنف الجنسي... لكن تجربتنا خلال الإبادة الجماعية عام 1994 فتحت أعيننا وهي ذات صلة حتمية بموقفنا الذي لا يتسامح مع لهذه الجريمة. من لا يمكنه مكافحة هذه الجريمة السافرة إذا أثرت بها أو به مباشرة؟ فقد كانت نساء رواندا ضحايا هذا الشر خلال الإبادة الجماعية. ويقودنا الفكر نفسه في بعثات حفظ السلام. لذا، سواء أكنا في الخرطوم أو دارفور أو جزر القمر، فالفكر هو نفسه كما لو كنا في إقليم آخر في رواندا. نعتبر النساء كوالداتنا، وشقيقاتنا وعماتنا، ونفعل من أجلهن كما فعلنا من أجل أمهاتنا وشقيقاتنا في الموطن."

– رئيس أركان قوة الدفاع الرواندية العسكرية، الفريق تشارلز كايونغا، مؤتمر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حالياً)، كيغالي، آذار/مارس 2008.

في مواجهة إشتداد الهجومات الاستراتيجية ذات الطابع الجنسي، سعت قوات حفظ السلام لبذل الجهود أو دعمها من أجل توفير استجابة فعالة. وقد ثبت أن ذلك يمثل تحدياً في غياب ولايات واضحة وتدريب خاص وموارد مخصصة وهياكل محفزة تشجع الحماية الاستباقية والتأهب. لذا، كانت قائمة جرد الاستجابات التكتيكية المستعملة حتى هذا التاريخ، والتي تهدف إلى توفير أساس لتصميم التدخلات المستقبلية [أنظر القسم 2]، قائمة على الطلب. 'فالأعمال كما جرت العادة' لم تجهز أفراد حفظ السلام العسكريين بشكل ملائم لمكافحة هذا الشكل من الجرائم المتصل بالنزاع. ومن المسلم به أن 'أفضل الممارسات' هي وصف شائك للاستراتيجيات المذكورة، إذ أن المرأة لم تختبرها دوماً على هذا النحو. كما أنه لا أيضاً يمكن تطبيق 'الدروس المستفادة' كون التعلم عبر البعثات وتبادل المعلومات بشأن الأعمال لمعالجة العنف الجنسي أمور لم تحدث لغاية الآن. لذا تم تحليل التحديات والتوازنات المرتبطة بمختلف الاستجابات للعنف الجنسي، إضافة إلى ثمار حماية النساء والفتيات المباشرة أو غير المباشرة قبل إدراجها في قائمة الجرد هذه.

إن حصر المهمات والأساليب هو توضيحي وليس إلزامياً أو شاملاً. إنه دليل لممارسة واعدة يمكن توسيع نطاقها وليس موقفاً رسمياً لمنظومة الأمم المتحدة أو كياناتها المؤسسة. وكان دليل الممارسة في الأساس بمثابة انطلاقة للمناقشات التي أجرتها الأطراف ذات التجربة التشغيلية مع أعضاء مجلس الأمن خلال مؤتمر رفيع المستوى عقد في ويلتون بارك في أيار/مايو 2008 وتم تضمين تقريره في هذه المجموعة. ومن خلال توفير سابقات للممارسين من أجل تحديد الفرق وسد النقص والتنافس، تمثل الهدف في تنشيط التفكير بالحلول المبدعة والعملية التي يمكنها النهوض بحماية المرأة وتحقيق النجاح الشامل للبعثة. ومنذ بدء هذه العملية، كان هناك حلقة مثمرة من الاهتمام المتزايد الذي نجم عنه المزيد من الممارسة الفعالة على الأرض. فقد أشرك مؤتمر ويلتون بارك الجنرالات إلى جانب الخبراء في الشؤون الجنسانية لتوسيع قاعدة مناصرة منع العنف الجنسي والاستجابة له وذلك عن طريق النظر إليه عبر عدسة الأمن والجنسانية. وتستمر هذه الوثيقة في هذا الإتجاه من خلال تقريب الاتصال بين تحليل الجنسانية وممارسات أفراد حفظ السلام العسكريين والتابعين للشرطة. كما يوفر الاقتراح المنصوص عنه في قرار مجلس الأمن 1888 (2009) الذي ينص على تعيين مستشارات لشؤون حماية النساء (WPAs) في بعثات حفظ السلام على أساس كل حالة على حدى، جسراً إضافياً يربط بين الحماية التشغيلية ومجموعات المهارات المراعية للاعتبارات الجنسانية.

وتماشياً مع الطابع العملي لعمليات حفظ السلام، فإن التركيز ينصب على الحلول التي تستدعي مناقشة أعمق وتعميم واحتمال استنساخها، مع أخذ الظروف السائدة على الأرض والاستراتيجيات الخاصة بها بعين الإعتبار. وتتمحور قائمة الجرد حول قضايا ذات مخاطر أمنية جلية على المرأة وتستحق منحها اعتباراً محدداً في التدريب والتخطيط. لكن يمكن التغاضي عنها، مثلاً، لا يكفي التخطيط للدوريات والقيام بها. فإذا كانت المعلومات تفيد بأن المرأة تواجه خطر العنف الجنسي عندما تقوم بأعمال موكلة إليها ثقافياً كالاحتطاب أو إحضار الماء، فإنه يجب على أفراد حفظ السلام أن يفهموا أولاً أن لهذه الأعمال أبعاد أمنية تتطلب استجابة محددة. ويمكن لهذه الاستجابة أن تتضمن وجود أفراد حفظ سلام إناث في الدوريات ومساعدات إناث للخدمات اللغوية من أجل تنسيق برنامج عمل الدورية الزمني مع النساء المحليات. وكانت المشاورات التي أجريت مع المرأة حول احتياجاتها واهتماماتها وتجاربها أساسية لضمان نجاح استراتيجيات الحماية.

5.1 "لا تنتهي الحرب عندما تنتهي"

"شكل العنف الجنسي سلاحنا الأكبر... ارتكبناه كوسيلة لاستفزاز الحكومة الكونغولية، وأدى العنف الجنسي إلى رغبة الحكومة بالتفاوض معنا."

– القائد تايلور في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب (CNDP)، في وثائقي عام 2009
"سلاح الحرب: الاعترافات بارتكاب الاغتصاب في الكونغو".

يمكن للاغتصاب أن يصبح عادة عندما يتم استعماله كوسيلة حرب, ان ينتقل بسلاسة إلى سياق ما بعد النزاع. تصبح المرأة هدف ملائم للإحباط في مجتمع ممزق تم التعامل معه بوحشية، حيث يكون القانون والنظام معلقي التطبيق. وفي بعض الحالات، يستعمل قادة المتمردين أو "المفسدون" الذين يسعون إلى تعطيل تنفيذ ولاية بعثة ما، أعمال الابتزاز ضد المدنيين للفت انتباههم كقوة معترف بها. فكلما كانت القوة صادمة كلما كانت فعالة، مما يعني أنه من المرجح أن يقود الاغتصاب الجماعي أسياد الحرب إلى طاولة المفاوضات أو إلى ممرات السلطة، بدلاً من أن يؤدي بهم إلى زنزانات السجن. وكما قال العديد من مراسلي وصحافيي الحرب

تمت ملاحقة نسبة 2 في المئة فقط من الجناة الذين ارتكبوا 14,200 حالة اغتصاب في جنوب كيفو فيما بين عامي 2005 و2007. وفي آذار/مارس 2009، لاحظ الفريق الدولي المعني بالأزمات (ICG) بشكل ناقد بأنه وحتى مع امتداد سلطة الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتقدّم البيئة السياسية بشكل أكبر نحو تسوية النزاع، فإن صوت النساء اللواتي يتم اغتصابهن كل يوم لا يزال غير مسموع: *"توقف القتال باستثناء اغتصاب النساء، لذا فإن الجميع سعداء"*. ويعكس هذا رأياً سائداً يفيد بأن الوضع الأمني تحسن عندما توقف القتال بين الجماعات أو أصبح متقطعاً، رغم استمرار اغتصاب أعداد كبيرة من النساء.

أما **في دارفور**، فقد عاشت المرأة في ظل العنف الجنسي المتصل بالنزاعات لعدة أعوام. وأبغ الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مجلس الأمن في 13 تموز/يوليو 2009 بأن *"العنف الشامل في أرض واسعة ولفترات طويلة أصبح الآن نادراً"*. ولكن *"مازال المدنيون يعانون من أعمال اللصوصية والعنف الجنسي في جميع أرجاء دارفور"*، لا سيما المدنيين المشردين قسراً والبالغ عددهم 2.6 مليون. ورغم الانخفاض الكبير في مستوى العنف الشامل منذ العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، **مازال العنف الجنسي يشكل السمة المميزة للأزمة**.

في **هايتي** أظهرت البيانات التي جمعتها منظمات غير حكومية ، قبل وقوع زلزال عام 2010، ارتفاعاً كبيراً في أعمال العنف الجنسي رغم وجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (MINUSTAH)، إذ تزايد عدد التبليغ عن حالات اغتصاب النساء والفتيات من 1,100 حالة في عام 2007 إلى 1,600 حالة في عام 2008، أي بزيادة نسبتها 40 في المئة. وعزى البعض ذلك إلى توفر الظروف الأكثر أمناً للتبليغ عن هذه الحالات، لكن ورغم ذلك تبقى هذه الأحداث منتشرة بشكل كاف لتهديد الأمن الشامل، إضافة غلى قدرة النساء والفتيات على الإفادة من ثمار السلام. وكان من بين تداعيات زلزال كانون الثاني/يناير **ارتفاع في العنف الجنسي والجنساني المرتبط بحالة عدم الاستقرار المتزايد**.

في **تيمور ليشتي**، وخلال أزمة عام 1999، أبلغت نسبة 27 في المئة من النساء عن حالات عنف جسدي ارتكبها أفراد الميليشيات/العسكريين، بينما شكلت معدلات العنف الممارس ضد المرأة في مرحلة ما بعد النزاع ربع معدلات حالات العنف الجنسي التي تم الإبلاغ عنها خلال الأزمة. مقارنة بثِمن الحالات التي تم الإبلاغ عنها في مرحلة ما بعد النزاع (وفق تقرير أعده هاينز، ورد وآخرون بعنوان "تصميم انتشار العنف الجنسي بين الشعوب المتضررة من النزاعات في شرق تيمور"، 2004). ويبيّن هذا التقرير وجود بين علاقة بين عدم الاستقرار وتزايد العنف الجنسي لا يمكن تفسيرها ببساطة بمفهوم "إستمرارية العنف الجنسي" من أوقات السلام إلى أوقات الحرب.

وفي تقرير تم تقديمه لمجلس الأمن عام 2005، قال وكيل الأمين العام جان ايغلند: *"يشكل الاستمرار المتكرر للعنف الجنسي أحد أسوأ التحديات العالمية للحماية نتيجة نطاقه، وانتشاره وأثره العميق... وتراجعنا كثيراً في العديد من المجالات عن تحقيق تقدم عام، نملك معلومات تفيد عن تعرض المزيد والمزيد من النساء للاعتداء، ويشكل الشباب والأطفال ضحايا هذه الأعمال الوحشية"*. وفي ندوة رفيعة المستوى للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ومفاوضات السلام عقدت في حزيران/يونيو 2009، تحسّر السيد ايغلند على **عدم التقدم اللافت المحرز في هذا المجال**، مشيراً إلى *"تواطؤ الصمت"* المتخلف والميل إلى *"ترك معالجة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات للوكالات الإنسانية، وجل ما تفعله هو تقديم بطانيات وبعض الغذاء للناجين من الاغتصاب. يمكنها توثيق العنف وتقديم ما يلزم للضحايا لكن لا يمكنها ايقاف هذا العنف"*. وبطريقة مماثلة، أفاد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون خلال الزيارة التي قام بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في آذار/مارس 2009، بأن نطاق وقسوة العنف الجنسي يستمران بشكل *"ينتهك جل ما تمثله الأمم المتحدة"*. وأضاف أنه، وفيما *"يتحسن الوضع على الأرض"*، **يستمر الاغتصاب بكونه "اعتيادياً"**. وبالفعل، يمكن أن يتم **"تطبيع العنف الجنسي اجتماعياً"** خلال فترة النزاع وما بعده، مما يقوض الثقة بالمؤسسات الحكومية الوليدة ويسخر من الجهود المبذولة لإعادة بسط سيادة القانون.

إضافة إلى ذلك، فإن للعنف الجنسي آثار اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق حيث يحول دون مشاركة النساء في القوة العاملة والتحاق الفتيات بالمدرسة، وهو أمر مدمر بشكل خاص في المجتمعات التقليدية حيث يرتبط وضع المرأة غالباً بالزواج والأمومة، وحيث يمكن أن تؤدي عواقب الاغتصاب (بما في ذلك ناسورة الولادة والعقم الذين لا يعوضان) **إلى إستثناء الضحايا من حياة المجتمعات المحلية إلى الأبد**. ويمكن أن ينجم عن كون المرأة مغتصبة أو موسومة بكونها 'زوجة ثائر' أو بانها تحمل 'طفل العدو' نبذ وإهمال اجتماعي لمدى الحياة. وتجعل الصدمة البدنية والنفسية والمرض الناجم عن الاغتصاب من هذا الاغتصاب شكلاً من أشكال 'الحرب البيولوجية'، التي لها آثار متتالية تمتد من الضحية إلى أسرتها و إلى المجتمع المحلي. ويمكن لذلك أن يطلق حلقات مفرغة من الهجمات والعقوبات التي تعيق المصالحة. وقد يمنع الاغتصاب المرتكب علناً وأمام المحبوبين انتعاش المجتمع المحلي من خلال التبرؤ القسري من الروابط العائلية. إن إجراءات التصدي للعنف الجنسي من قبل أفراد حفظ السلام ، فضلا عن الإجراءات العقابية الرسمية، أمر مهم إذ يعنيان للمجتمع المحلي بأن الاغتصاب ليس ذنب الضحية، بل جرماً يجب حمله محمل الجد. كما يشكل تحذيراً وردعاً لمن يفكرون بارتكاب جريمة الإغتصاب.

العنف الجنسي موجه أساساً، ولكن ليس حصراً، ضد النساء والفتيات. كما يتعرض **الرجال والصبيان** للاغتصاب ولأشكال أخرى من العنف الجنسي خلال وما بعد النزاعات المسلحة كأداة تخويف وعقاب جماعي خلال الاحتجاز والاستجواب، وكتعبير عن حقد وإذلال عرقي، ومن أجل إضعاف وتحطيم هياكل القيادة. ورغم أن البيانات محدودة، يفيد صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) بأن 80 في المئة من الخمسة آلاف سجين ذكر المحتجزين في معسكرات الاعتقال في إقليم سراييفو بلغوا عن تعرضهم للاغتصاب. لذا فإن العنف الجنسي ليس محصوراً بجماعة أو ثقافة أو قارة معيّنة وهو **يمتد ليغطي التاريخ والجغرافيا بأكملهما**

الكونغو الديمقراطية لفترة عشرة أعوام هذا الاغتصاب على أنه "اغتصاب بعنف شديد (REV)". قائلاً "في أي ليلة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تكتسح جماعات من الرجال قرية ما ويتوزعون في مجموعات مؤلفة من ثلاثة إلى خمسة رجال، ويدخلون المنازل عنوة حيث يقبضون على النساء والفتيات ويغتصبونهن بالتسلسل. ويشوه بعضهم الأعضاء التناسلية الأنثوية بالمسدسات، أو بقطع من الزجاج أو الخشب أو البلاستيك المحمى. ويأخذ البعض منهم ضحاياهم إلى الغابة ويعذبونهن كرقيق جنسي لعدة أيام أو أشهر أو أعوام" (الدكتور دنيس ماكودج، كاتي نانجيني، "الاغتصاب بعنف شديد: علم الأمراض الحديث في جنوب كيفو، جمهورية الكونغو الديمقراطية"، صحيفة PLoS Med 6 (12)، كانون الأول/ديسمبر 2009). **وهذه الطريقة، التي هي أبعد ما تكون عن كونها ثقافية أو حتمية، هي وسيلة حرب لها طابع جنسي**. ويمكن أن يؤجج عدم وجود تبعات لهذه الأعمال ثقافة الإفتراس الجنسي. وفي بعض الجماعات المسلحة، قد يترتب على رفض ارتكاب الاغتصاب عواقب سلبية تفوق عواقب ارتكاب الجريمة. فعلى سبيل المثال، تم استخدام الاغتصاب الجماعي كآلية لانشاء صلات بين الثوار المجندين قسراً خلال الحرب الأهلية في سيراليون، وفُسرت على أنها عمل "الجندي الناجح" خلال النزاع في يوغوسلافيا السابقة.

ولاحظت منظمات غير حكومية مثل *أطباء بلا حدود (MSF)* **استمرار العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة وفي أعقابها، وذلك رغم استراتيجيات الحماية التقليدية**. وتفيد منظمة أطباء بلا حدود أنه ومع كل اندلاع جديد للنزاعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تتصاعد وتيرة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. ولاحظ معلقون آخرون أن أكبر وجود لأفراد حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية تطابق مع تصعيد واضح للعنف الجنسي بدلاً من تراجعه (مع ملاحظة أن هذا لا يشير إلى الاعتداء الجنسي من جانب أفراد حفظ السلام، بل إلى الاعتداء الجنسي الذي تمارسه الجماعات المسلحة في مناطق عمل أفراد حفظ السلام). ويمكن تفسير هذا الزيادة الواضحة بحقيقة أن الأمن المحسن يخفف من خوف المرأة في التبليغ عن الاغتصاب؛ وأن مظلة الأمن تمكن المنظمات الإنسانية من جمع المعلومات؛ وقد يكون من الصعب جداً الوصول إلى المعلومات لولا وجود أفراد حفظ السلام. ومع ذلك، تشير البيانات إلى أن وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خفض كثيراً من وقوع أحداث العنف ككل في المناطق المسؤولة عنها البعثة، لكن لم يكن هناك أثر مماثل فيما يتعلق بانتشار الاغتصاب. فعلى سبيل المثال، ابلغت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 عن نجاحها في جنوب كيفو، بما في ذلك تحقيق *"انخفاض حاد في نسبة أحداث العنف"*، رغم أنها ذكرت في الوقت نفسه أن أحداث الاغتصاب في أرجاء البلد *"تبقى سائدة"*.

ولاحظت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إضافة إلى عدة منظمات أخرى تعني بحقوق الإنسان تصاعداً في الاعتداءات الجنسية في **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، تاركة بعض القرى كبلدات أشباح افتراضية. فقد سجلت الأمم المتحدة وقوع 7,703 حالة جديدة من العنف الجنسي في كيفوس عام 2008، وتم التبليغ عن 5,387 حادثة اغتصاب فيما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2009 في جنوب كيفوس فقط، مما يشكل زيادة بنسبة 30 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وتم تسجيل ما مجموعه 15,275 حالة اغتصاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال عام 2009، لكن يتم التحقيق من عدد ضئيل من الحالات ومقاضاتها. فمثلاً، ووفق ما أفاد به ممثل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

أسلحة غير التخويف البدني، مما يجعله منخفض التكلفة لكن ذو أثر كبير. كما قد يجعله **مقاوماً لعمليات نزع السلاح والرصد ووقف إطلاق النار**، الهادفة إلى تخليص المجتمعات من الأسلحة التقليدية وضمان وقف إطلاق النار والأعمال العدائية العلنية الأخرى. لكن قد يفاقم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في غياب أي توجيه نفسي أو إعادة تأهيل أو متابعة، العنف الجنسي من خلال إعادة استيعاب المقاتلين السابقين في البيئة المدنية على مقربة من النساء والأطفال، أو من خلال إدماج جناة سابقين في القوات المسلحة من دون إخضاعهم لعملية تدقيق موثوقة. فقد تديم خيارات سبل العيش المحدودة للمقاتلين السابقين مصافاً إليها مفاهيم الذكورية المعسكرة ونماذج العدوان التي تم تعلمها وتعاطي المخدرات والكحول السلوك العنيف.

بالفعل، يتحدى العنف الجنسي المفاهيم التقليدية لما يشكل تهديداً أمنياً. وكون العنف الجنسي أرخص من الرصاص، فإنه لا يتطلب نظام أسلحة غير التخويف البدني، مما يجعله منخفض التكلفة لكن ذو أثر كبير

تشير البيانات المتوفرة في قضية ليبيريا إلى أن مرتكبي العنف الجنسي خلال النزاع كانوا أساساً من المقاتلين. وفي مرحلة ما بعد النزاع، كانت أغلبية الجناة مقاتلين سابقين، أطفال مجندين سابقين أو شبان جردهم النزاع من إنسانيتهم. لكن، بدلاً من تحليل الاستمرارية بين الانتشار الحالي للاغتصاب والحرب الأهلية التي دامت 14 عاماً، ثمة ميل لدعوة ما جرى بالظاهرة 'الثقافية' كون هؤلاء المقاتلون السابقين هم حالياً معلمين، وأفراد أسر وزعماء دينيين وزعماء مجتمعات محلية. وكما أخبرنا أحد أعضاء مجلس الشيوخ الليبيري: "يرتدي المغتصبون الآن بذلة من ثلاث قطع" – مما يعني أنهم غيروا صورتهم وألبستهم، لكن لم يغيروا بالضرورة مواقفهم أو سلوكهم. وقال مراقب عسكري في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لفريق موظفينا البحثيين أن *"طبيعة الاغتصاب في هذا البلد تجعل من المستحيل لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن تقوم بوضع تدابير مادية وقائية مثل الدوريات لأن الجناة يعيشون مع المجتمع المحلي ولأن الاعتداءات ترتكب من داخل هذا المجتمع"*. ويظهر هذا القول أن **أفراد حفظ السلام المدربون على التعامل مع استعمال القوة أو استعراضها قد يكونون غير جاهزين بشكل ملائم لمحاربة استعمال الاغتصاب**. وغالباً ما تكون القدرة هي العائق الرئيسي وليس الثقافة.

وبالتالي، يركز نهج بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على التدريب والتوعية وبناء قدرات الحكومة من أجل حماية مواطنيها.

ادى وجود فجوة بين السياسة الامنية العامة والخاصة إلى إبقاء الاغتصاب بعيداً عن أنظار المؤسسات الأمنية الدولية والإقليمية، مما قلل من توقعات التدخل والإنصاف. وبالفعل، فقد تكرر اعتراض مفاده أن شمل العنف الجنسي والجنساني في عمليات حفظ السلام سيورّط البعثة في شؤون الدولة 'الخاصة' بدلاً من شؤونها العامة. لكن الديناميات الجنسانية تشكل جزءاً من أي نزاع. وبالتالي فإن العنف قد **يسيطر في الأماكن الخاصة وشبه الخاصة**، كالمنازل أو المخيمات أو المجمعات السكنية بعيداً عن 'ساحة المعركة'. **وهذا لا يعني بأنه غير متصل بالنزاع**. وكما ورد في تقرير مبادرة أوكسفام/هارفرد الإنسانية بشأن العنف الجنسي في الملاحظات الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن أكثر من نصف الاعتداءات الجنسية التي وقعت في ما يفترض أن يكون أمن المنزل الأسري قد ارتكبها مقاتلون مسلحون ("الآن، أصبح العالم بدوني"، نيسان/آبريل 2010). يظهر أن نسبة 56 في المئة من الاعتداءات ارتكبها مسلحون في المنزل، بينما وقعت نسبة 16 في المئة في حقول، وحوالي 15 في المئة في الغابة؛ ووجدت الدراسة أيضاً أن معدل الاغتصاب ارتفع خلال الأنشطة العسكرية). وفي مناطق النزاع/ما بعد النزاع، حيث يكون مرتكبو العنف الجنسي من المنتسبين لجماعات مسلحة، قد يدخل هذا في نطاق ولاية حفظ السلام بشكل لا تدخل فيه الجرائم المحلية العادية أو المسائل الداخلية الصرفة. والقضية المهمة هي الصلة بالسلام والأمن بدلاً من الموقع الذي يرتكب فيه الاغتصاب. ولذا فإنه غالباً من تتضمن الولايات التي تتطلب من أفراد حفظ السلام أن "يمنعوا ويوقفوا أعمال العنف المتطرف"، لا سيما "العنف الصادر عن أي من الأطراف المشاركة في النزاع"، العنف الجنسي.

ادى وجود فجوة بين السياسة الامنية العامة والخاصة إلى إبقاء الاغتصاب بعيداً عن أنظار المؤسسات الأمنية الدولية والإقليمية، مما قلل من توقعات التدخل والإنصاف.

والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات مشابه في *نيته وامتداده وأثره* لأي طريقة حرب كلاسيكية. وغالباً ما يتسم **بطابع مفاقم**، كالاغتصاب على يد جماعات؛ والاغتصاب الذي يرافقه تعذيب، والتشويه أو الوسم؛ والاغتصاب بواسطة أشياء؛ والاغتصاب بحضور أفراد الأسرة؛ أو الاغتصاب لفئات ضحايا محرمة بشكل خاص كالرجال والصبيان والمسنين. ويصف الدكتور ماكودح الذي عالج الناجين من العنف الجنسي في جمهورية

UN observers speak with Syrian women in the aftermath of violence – *Credit: UN Photo/Neeraj Singh*

والجنسانية، هو مهم أيضاً وتم التطرق إليه في التقرير والقائمة المرجعية التي لا يقصد بها أن تكون شاملة في هذا الصدد. وفيما يتم اتخاذ تدابير من المجتمعات المحلية نفسها وتبقى مسؤولية الحفاظ على بيئة آمنة ملقاة على عاتق السلطات الحكومية، يبقى هناك دور هام مؤقت على أفراد حفظ السلام العسكريين أن يؤدوه في مساعدة المرأة على حماية حياتها وأسرتها المعيشية. ويوفر في أغلب الأحيان 'خطاً رفيعاً أزرق' بين الأمن والإرهاب. وبالرغم من أن الحماية الفعالة في بعض المواقع قد تشكل فرقاً بين الحياة والموت ورادعاً ضد الاغتصاب والخطف والتشرد القسري، إلا أن دور العسكريين سيكون محدوداً دوماً. لذا، تتطلب الاستجابة الفعالة بذل جهد مخطط له ومنسق جيداً من قبل مجموعة من الأطراف الفاعلة.

2.1 الولاية المعنية بالعنف الجنسي باعتباره تهديداً للسلم والأمن

"إن اتخاذ الاجراءات الفعالة لمنع حدوث أعمال العنف الجنسي هذه والتصدي لها من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً في صون السلام والأمن الدوليين."

– قرار مجلس الأمن 1820 (2008)
فقرة 1 من المنطوق

ينبع التأخر في الاستجابات العملية والتكتيكية **من أسباب تتصل بالسياسة**. وقد تم مؤخراً فقط اضافة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات إلى جدول أعمال سياسة السلم والأمن السائدة. فقد تبنى مجلس الأمن بتاريخ 19 حزيران/يونيو 2008، بالإجماع **القرار 1820 (2008)**، الذي اعتبر بأن العنف الجنسي يشكل "أسلوباً حربياً" يتصل بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ويطالب القرار **1820** (2008) جميع أطراف النزاعات المسلحة بالوقف الفوري والكامل لجميع أعمال العنف الجنسي المرتكبة ضد المدنيين وذلك بأثر فوري" (فقرة 2 من المنطوق). ويكمل ذلك **قرارا** مجلس الأمن **1325** (2000) و**1889** (2009) بشأن *المرأة والسلام والأمن*؛ والقراران **1612** (2005) و**1882** (2009) بشأن *الطفل والنزاعات المسلحة*؛ والقراران **1674** (2006) و**1894** (2009) بشأن *حماية المدنيين في النزاعات المسلحة*.

وبالتالي، وضع **القرار 1888** 1820 (2009) **والقرار 1960** (2010) القرار 1820 (2008) موضع التنفيذ. وتوفر معاً منصة طموحة لمواجهة حالة طوارئ راهنة تؤثر على ملايين النساء والأطفال. وتتطلب من الأطراف الفاعلة في مجال الأمن بما في ذلك أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة والإقليميين الاستجابة للعنف الجنسي بقدر كبير من العزم يوازي عزمهم على الاستجابة إلى أي فظائع أخرى. ويضع القرار 1820 (2008) العنف الجنسي بشكل مباشر داخل إطار العمل الأمني للمجلس، مقراً بأنه يمكن للعنف الجنسي أن **يفاقم النزاعات المسلحة وأن يعيق إعادة** إحلال السلام.

وكنتيجة للقرارين 1325 و1820، **يتم على نحو متزايد تكليف بعثات حفظ الأمن بالتصدي بشكل خاص للعنف الجنسي** (تتصدى ست بعثات حالياً للعنف الجنسي والجنساني باعتبار ذلك مهمة من مهام ولايتها المقررة). وتشكل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثالاً ايجابياً على ذلك. وقد تم تكليفها بموجب القرار 1856 (2008) "بتعزيز جهودها لمنع العنف الجنسي والتصدي له، بجملة وسائل منها تدريب قوات الأمن الكونغولية ... وأن تقدم بانتظام تقارير... عن الإجراءات المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك بيانات عن حالات العنف الجنسي وتحليلات لاتجاهات المشكلة:" (فقرة 13 من المنطوق). وعززت التجديدات المتتالية لولاية هذه المهمة هذا التأكيد. كما يعكس هذا التحديد الجديد لأولوية العنف الجنسي تفاهماً مفاده أن مصداقية عمليات حفظ السلام ستكون على المحك إذا عجز أفراد حفظ السلام عن حماية المدنيين من التهديد الوشيك بالعنف البدني، بما فيه العنف الجنسي. وتشكل هذه الوثيقة مساهمة اولية لتلبية دعوة القرار 1820 (2008) من أجل "وضع مبادئ توجيهية واستراتيجيات فعالة كفيلة بتعزيز قدرات العمليات ذات الصلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام، وفقا لولايتها، على حماية المدنيين، بمن فيهم النساء والفتيات، من جميع أشكال العنف الجنسي" (الفقرة 9 من المنطوق). *كما أنها تستجيب لتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام* (C-34) الصادر في أيار/مايو 2010 والذي "رحب بالجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام لتحديث برامج التدريب المخصصة للأفراد العسكريين والشرطة والموظفين المدنيين العاملين في مجال حفظ السلام لكفالة احتوائها على توجيه عملي لحماية النساء والبنات من العنف الجنسي. وفي هذا الخصوص، تشجع اللجنة الخاصة إدارة عمليات حفظ السلام على العمل مع الجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة للتوصل إلى أفضل الممارسات للعاملين في مجال حفظ السلام من أجل حماية النساء والبنات من العنف الجنسي." (الفقرة 127، A/64/19).

3.1 لماذا يتم التركيز على العنف الجنسي؟

"اتخذ العنف الجنسي في عدد من النزاعات المعاصرة أبعاداً وحشية بشكل خاص، وشكل في بعض الأحيان وسيلة لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية؟"

– تقرير الأمين العام
عملاً بقرار مجلس الأمن 1820 (S/2009/362)، الفقرة 6.

يستوجب العنف الجنسي إهتماماً خاصاً كأحد **"الاحداث الكبرى التي تجاهلها التاريخ"**. ويفاقم المحرمات الاجتماعية والدينية من تأثيره، بما في ذلك الإحجام الثقافي عن الكشف عن الاعتداءات. ويشكل هذا العنف المكتنف بالفضح أسلوب تعذيب يتكتم عليه الضحايا. وتدعم هذه الوصمة والصمت بالتحديد إفلات الجناة من العقاب ويساهمان في انتشاره كخيار تكتيكي في الحرب. ففي عام 1994، وصفت راديكا كومارسوامي، مقررة الأمم المتحدة الخاصة السابقة المعنية بمسالة العنف ضد المرأة، الاغتصاب على أنه **"جريمة الحرب الأقل إدانة."**

بالفعل، **يتحدى** العنف الجنسي **المفاهيم التقليدية لما يشكل تهديداً أمنياً**. وغالباً ما يكون العنف الجنسي أمراً غير منظور: فالعالم لا يرى عملية الاغتصاب بالطريقة نفسها التي يرى فيها إصابات ناتجة عن ألغام أرضية. وكون العنف الجنسي أرخص من الرصاص، فإنه لا يتطلب نظام

ويمكن لهذه المشاركة أن تصوغ التصورات المحلية للمرأة كمساهمة ذات قيمة كبيرة فيما يتعلق بتوطيد السلام.

وفي هذا الصدد، يعزز دعم قدرات أفراد حفظ السلام الجهود الاستراتيجية التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام والمؤسسات الأمنية الإقليمية من أجل **الإفادة قدر الإمكان من الموارد الموجودة**. ومن الواضح أن أفراد حفظ السلام وضعوا حلولاً جريئة حتى مع وجود قدرات عملياتية محدودة وقيود أمنية وسياسية. وتؤكد هذه الدراسة أيضاً أن الحماية تتطلب قيام العسكريين **بالتواصل مع الموظفين المدنيين** والعناصر الأخرى كي تكون هناك بعثة متكاملة. وكما قال الممثل الخاص للأمين العام في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ألان دوس في أيار/مايو 2009 فإنه: **"لن يكون هناك قط موارد كافية... ولهذا السبب، على سبيل المثال، نحاول أن نفهم المجتمعات المحلية بشكل أفضل... نحتاج لأن نعترف بأن الحماية هي أكثر من مجرد وجود أفراد عسكريين على الأرض، بل يتعلق الأمر بكيفية استخدامهم، وكيف يمكنكم التواصل مع موظفيكم المدنيين."** وبعض الممارسات الواردة هنا هي مهمات على مستوى بعثة لا يمكن أن يؤديها العسكريون بشكل مستقل، ولكن قد تتطلب دعماً عسكرياً. فعلى سبيل المثال، يترتب على أفراد حفظ السلام العسكريين تقديم **مساهمة واضحة** لهذه الأجندة، لأنه غالباً ما يكون ضحايا الاغتصاب المتصل بالنزاعات موجودين في مناطق نائية لا يمكن الوصول إليها إلا من قبل دوريات مجهزة جيدا.

يترتب على أفراد حفظ السلام العسكريين تقديم مساهمة واضحة لهذه الأجندة، لأنه غالباً ما يكون ضحايا الاغتصاب المتصل بالنزاعات موجودين في مناطق نائية لا يمكن الوصول إليها إلا من قبل دوريات مجهزة جيدا.

1.1 تغيير ديناميات النزاع

"لعل كون المرء امرأة أكثر خطورة من كونه جندياً أثناء نزاع مسلح."
– اللواء (المتقاعد) باتريك كمارت
مؤتمر ويلتون بارك، أيار/مايو 2008.

تتميز النزاعات الداخلية المعاصرة **بتفاعل متزايد بين المقاتلين والمدنيين وقد** سميت **"بالحروب بين الناس"** (الجنرال روبرت سميث، *منفعة القوة: فن الحرب في العالم العصري، 2007*). ويعني هذا أن المرأة والطفل يشكلان غالباً محط تركيز العنف المسلح – الذي يُشن للتحكم بالسكان وبالأرض على حد سواء. ومع ذلك، لم يحظى دور أفراد حفظ السلام في تعزيز أمن المرأة ومكافحة العنف بالاهتمام المطلوب. ويزعم البعض أن العنف الجنسي ليس بجديد – لكن ظهر في الأعوام الأخيرة اهتمام جديد بجريمة الحرب القديمة هذه. ومع ذلك فقد تغييرت ديناميات النزاع والحدود التقليدية بين 'الجبهة الداخلية' و'جبهة المعركة'. وكان أحد آثارها الاستعمال الاستراتيجي لأشكال وحشية من العنف ذو الطابع الجنسي ضد السكان المدنيين لاغراض محددة. وتتضمن الأمثلة: سفاح المحارم القسري والاغتصاب العلني من أجل إحداث الحد الأقصى من الإذلال ومن أجل تقطيع النسيج الاجتماعي، كما حصل في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتيمور ليشتي، بتحويل الضحايا إلى منبوذين؛ والاغتصاب كناقل متعمد لفيروس نقص المناعة البشرية خلال الإبادة الجماعية في رواندا؛ والتحبيل القسري للمرأة في مخيمات مصممة خصيصاً لهذه الغاية في البوسنة والهرسك؛ والاغتصاب المتعمد كأداة قمع سياسي في غينيا – كوناكري لمعاقبة المرأة على مشاركتها في الحياة العامة؛ وحالات أخرى لا تحصى. وكجزء من **العملية المستمرة لتكييف الحماية مع الطبيعة المتغيرة للنزاع، يجب معالجة الشعور العميق بانعدام الأمن الذي يديمه العنف الجنسي على المستوى الاستراتيجي والتكتيكي**. فأفراد حفظ السلام، وبشكل أعم، سياسة الأمن والدفاع الوطنية والإقليمية والعقيدة والتدريب تحتاج جميعها لمواكبة هذه التهديدات المتطورة.

وفيما يكمن دور العناصر العسكرية في بعثات حفظ السلام في توفير بيئة آمنة في المقام الأول كشرط أساسي للمضي قدماً بعناصر أخرى لاتفاقيات السلام، **استلزمت النزاعات المعاصرة في غالبية الأحيان تفاعلات مباشرة بين أفراد حفظ السلام العسكريين والسكان المحليين**. ففي بعض المواقع الميدانية، قد يكون الأفراد العسكريون أول نقطة اتصال لبعثة حفظ السلام . وينبغي أن يتمكن ضحايا العنف الجنسي من التعامل معهم وطلب الدعم منهم. لذا، يحتاج العسكريون لمعرفة كيفية تقديم **الاستجابة الأولى** التي تضمن احترام رغبات الضحايا؛ وتقديم المعلومات حول الدعم الطبي المتوفر؛ وتوثيق الحالة بشكل ملائم مع احترام الخصوصية والسرية. ويمكن لطريقة استجابة أفراد حفظ السلام لهذه الحالات أن تؤثر على **صورة البعثة** وبالتالي، على **أمن قوة حفظ السلام**. وأدرك العديد من القادة أن العمل عن كثب مع المدنيين وفهم الجنسانية والديناميات العرقية والدينية للمجتمعات التي يعملون بها هي امور تتعلق مباشرة بتسوية النزاعات.

وفيما تلقي منشورات حقوق المرأة الضوء على الحاجة لحماية وتمكين المرأة المتضررة من الحرب، إلا أنه يتم بالكاد ذكر أفراد حفظ السلام العسكريين فيها. ومع ذلك، فهم يشكلون **جزء مهم من منظومة الحماية الشاملة**. فإلى حد ما كان يتم التركيز على مجال ممارسات الشرطة التي هي اكثر تطوراً فيمت يتعلق بالاستجابة للعنف الجنسي. وفي حين أن هذه الوثيقة تتناول دور الأفراد العسكريين، تشكل مسألة **التنسيق بين الشرطة والعناصر العسكرية للبعثات المتكاملة** اعتباراً ذو صلة. وبالتالي تم ذكر بعض جوانب ممارسات الشرطة في هذا التقرير. فالتنسيق بين أفراد حفظ السلام العسكريين وأفراد بعثات أخرى، بما في ذلك قطاع العدل، والإصلاحيات، وحقوق الإنسان، وحماية الطفل

1: السياق:
العنف الجنسي المتصل بالنزاعات

”لا أدري متى بدأت أرى بوضوح دليل جريمة أخرى إلى جانب الجريمة المرتكبة بين الجثث في الخنادق والمقابر الجماعية. لكن أعلم أني حجبت عن ذهني كافة ما يشير إلى هذه الجريمة لفترة طويلة، موعزاً إلى نفسي بعدم التعرف إلى ما كان أمامي. كانت الجريمة جريمة اغتصاب على نطاق أثر بي بشكل بالغ... ولفترة طويلة محوت من ذهني أقنعة موت الفتيات والنساء المغتصبات والمشوهة أعضاءهن الجنسية، وكأن ما ألحق بهن يشكل الأمر الأخير الذي سيفقدني صوابي. لكن يمكنكم رؤية الدليل إن نظرتم حتى في الهيكل العظمي المبيض. فالساقان ملتويان ومبعدان وبينهما زجاجة مكسورة، وغصن خشن وحتى سكين. وشاهدنا في الأماكن حيث كانت الجثث حديثة ما لا بد أنه مني مجمع على جثث النساء والفتيات وبالقرب منهن، كما أن الكثير من الدماء كانت في كل مكان. وشاهدنا بعض جثث الرجال التي تم تشويه الأعضاء التناسلية فيها، لكن تم تقطيع ثديي العديد من النساء والفتيات وتم بتر أعضاءهن التناسلية بعنف. وماتوا في وضع إستضعاف تام، مسطحين على ظهورهم وسيقانهم ملتوية وركبهم متباعدة بشكل كبير. وكان التعبير على وجوههم الميتة أكثر ما أثر بي، تعبير عن صدمة كبيرة وألم وإذلال.“

– الفريق (المتقاعد) روميو دالار، القائد السابق لقوات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا
صافحوا الشيطان: فشل الإنسانية في رواندا
(دار النشر والتوزيع راندوم هاوس كندا، 2003، ص. 430).

”أرغمت إخفاقات الإنسانية“ في رواندا ويوغوسلافيا السابقة في التسعينات الأمم المتحدة على مراجعة جهودها الرامية إلى **حماية المدنيين العزل الواقعين تحت وطأة التهديد الوشيك بالعنف الجسدي.** وأظهرت هذه النزاعات وغيرها من النزاعات المعاصرة بقسوة أن ”العنف البدني“ يتضمن العنف الجنسي، وانه لم يعد من الممكن تهميش وجهات نظر المرأة بشأن السلام والأمن.

ولا تزال هناك فجوات تحليلية وتنفيذية رئيسية رغم الاهتمام المتزايد بالمرأة خلال الأعوام العشرة الأخيرة، ودون الانتقاص من المسؤولية الأولية للسلطات الوطنية في حماية مواطنيها، فإنه لا يزال هناك ثغرة ذات أهمية هي قدرة أفراد قوات حفظ سلام العسكريين على المساعدة في مكافحة العنف الجنسي وتحقيق أثر ايجابي على حياة النساء والفتيات، وبالتالي على حياة المجتمعات المدنية ككل. ومع أن هذه الوثيقة تركز على العنف الجنسي، إلا أنه ينبغي اعتبارها كجزء من الدور الأوسع لأفراد حفظ السلام في حماية السكان المدنيين، وأن يتم وضعها في سياق إدراك أن إعادة الأمن يتطلب ليس فقط **الحماية من العنف البدني**، بل ايضاً إرساء **بيئة واقية** وايجاد **حل سياسي** دائم.

وتركز هذه الوثيقة في المقام الأول على **أفراد حفظ السلام العسكريين**، ليس من أجل ’عسكرة‘ جدول الأعمال بشأن العنف الجنسي أو التقليل من شأن العمل المهم الذي تقوم به الشرطة والعناصر المدنية، والقائمين بالأعمال الإنسانية وخبراء التنمية، بل لأن المؤسسات العسكرية قد إنخرطت بشكل متأخر في ما يُسمّى بقضايا ”الجنسانية“ أو ” المرأة“، وتم تقديم القليل من التوجيه لها في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، تفتقد الجيوش الوطنية عامة **لمبدأ أو تدريب قائم على سيناريو** للتعامل مع العنف الجنسي كتكتيك حربي. لذا، قد يفتقد الأفراد العسكريون للمستوى المطلوب من **التأهب** للتعامل مع هذا العنف في مسرح العمليات. وتشير الدراسة المستقلة حول **حماية المدنيين في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام** إلى أنه لم يتم دوماً التعبير عن توقعات أفراد حفظ السلام في الميدان بوضوح في نص التفويض الخاص بالبعثة. يضاف إلى ذلك أن المؤسسات العسكرية تكون عادة الجهة الحكومية الأخيرة التي تحقق التوازن الجنساني وتدمج مناظير المرأة. فعالمياً، تشكل المرأة نسبة **3 في المئة** فقط من أفراد حفظ السلام العسكريين، رغم وضوح أنها تساهم بمهارات مميزة، وحيث أن للعنف الجنسي جذور سياسية واقتصادية وسلوكية عميقة، فإن أفراد حفظ السلام من الإناث لا يعملن فقط على تسهيل الوصول إلى النساء والفتيات فحسب، بل يقدمن أيضاً أمثلة يحتذى بها، تماماً كافراد حفظ السلام الذكور الذين يصغون لصوت النساء ويأخذون مخاوفهن على محمل الجد.

الأسماء المختصرة والمختزلة

UNAMID	الاتحاد الأفريقي – العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
AMIS	البعثة الأفريقية في السودان
CIMIC	التعاون المدني – العسكري
DMZs	مناطق مجردة من السلاح
DRC	جمهورية الكونغو الديمقراطية
DDR	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
DDRRR	نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التوطين
DP Ops	العمليات الخاصة بالمشردين
ECOWAS	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
ECO MIL	بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا
EUSEC	بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المشورة والمساعدة لإصلاح قطاع الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية
IASC	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
IDPs	الأشخاص المشردين داخلياً
ICRC	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IHL	القانون الدولي الإنساني
IRC	لجنة الإنقاذ الدولية
KFOR	قوة كوسوفو
MSF	منظمة أطباء بلا حدود
NGOs	منظمات غير حكومية
PCC	بلد مساهم بقوات شرطة
QIPs	مشاريع سريعة الأثر
ROE	قواعد الالتزامات
RDF	قوة الدفاع الرواندية
SSR	إصلاح قطاع الأمن
SGBV	العنف الجنسي والجنساني
SRSG	الممثل الخاص للأمين العام
SFOR	قوة تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك، بقيادة حلف معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)
TOT	تدريب المدرّبين
TCC	البلد المساهم بقوات
UN Action	مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع
UNAMIR	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا
UNAMSIL	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى سيراليون
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
DPKO	إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNIFEM	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين
UN WOMEN	هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
UNMO	مراقبو الأمم المتحدة العسكريين
UNMAS	دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام
UNMIK	بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
UNMIL	بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
MONUC	بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية
MONUSCO	بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية
UNPOL	شرطة الأمم المتحدة
UNOCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
UNOHCHR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
UNPROFOR	قوة الأمم المتحدة للحماية، يوغوسلافيا السابقة
WFP	برنامج الأغذية العالمي

.All references to MONUC in this document refer to the UN peacekeeping mission in the DRC, now called MONUSCO

قائمة المحتويات

القسم 1: السياق: العنف الجنسي المتصل بالنزاعات المسلحة

1.1 تغيير ديناميات النزاع 8

2.1 الولاية المعنية بالعنف الجنسي باعتباره تهديداً للسلم والأمن 9

3.1 لمَ التركيز على العنف الجنسي؟ 9

4.1 استجابات قوات حفظ السلام – تقييم جهود التصدي للعنف الجنسي 13

5.1 "لا تنتهي الحرب عندما تنتهي" 13

6.1 المشاركة والتمكين 14

7.1 تطغى مزاعم الادعاء بوقوع الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الجهود المبذولة للمساهمة في ضمان سلامة المرأة 15

8.1 موجز 16

القسم 2: جردة الأعمال والأساليب

1.2 الحماية البدنية الوقائية: الدوريات والحراسة المسلحة 18

2.2 فرق الحماية المشتركة (JPTs) 21

3.2 المشاريع السريعة الأثر (QIPs) 22

4.2 الأعمال الرادعة، بما في ذلك الحضور المنظور 23

5.2 عمليات المحاصرة والتفتيش 24

6.2 الاتصال بالمجتمع المحلي 25

7.2 تأمين البيئة من أجل تسليم المساعدات الإنسانية 27

8.2 تصميم مخيم مراع للاعتبارات الجنسانية وإدارته 28

9.2 الإعلام: الرصد، إعداد التقارير، نقل التغير السلوكي 29

10.2 تنشيط العملية السياسية: الأمن الانتخابي للمرأة 30

11.2 إعادة إحلال سيادة القانون: كفالة العدل بين الجنسين 30

12.2 نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المراعية للاعتبارات الجنسية/رصد التجريد من السلاح ووقف إطلاق النار 31

13.2 العدالة المراعية للاعتبارات الجنسانية وإصلاح القطاع الأمني 32

14.2 عمليات إخلاء غير المحاربين/العبور الآمن 33

15.2 عمليات مكافحة الاتجار بالأشخاص 34

16.2 المرأة في الاحتجاز 34

القسم 3: القائمة المرجعية: العناصر المنبثقة عن الاستجابة الفعالة

1.3 القيادة المدعومة من هياكل قيادة وتحكم قوية 36

2.3 تنظيم الاستجابات المخصصة 36

3.3 فهم الروابط بين العنف الجنسي واستعادة السلم والأمن 36

4.3 الرغبة والقدرة على تسيير دوريات والعمل في مكان غير تقليدي 36

5.3 استشارة كافة أجزاء المجتمع المحلي 36

6.3 تحفيزات تعترف بالمبادرات الناجحة في مكافحة العنف الجنسي وتكافئها 37

7.3 تنسيق فعال بين العسكريين وأصحاب مصلحة آخرين في الحماية 37

8.3 انتشار عملياتي مسبق قائم على سيناريو وتدريب داخل البعثة/لتجديد المعلومات 37

9.3 مثل يحتذى به وبناء قدرات للمساعدة على ترك إرث من الأمن للنساء والفتيات 38

10.3 التوازن الجنساني في تكوّن القوات وانتشارها 38

تعريف المصطلحات الرئيسية

تشير **"الجنسانية"** إلى الميزات أو الخصائص والفرص الاجتماعية المقرونة بكون المرء أنثى أو ذكراً. وتبنى هذه الخصائص والفرص والعلاقات اجتماعياً على أساس عوامل مختلفة كالعمر، والدين، والجنسية، والأصل العرقي والاجتماعي ويتم تعلمها من خلال التنشئة الاجتماعية. وهي تختلف داخل الثقافات وفيما بينها على حد سواء وهي محددة بسياق/وقت معين كما انها متغيرة. فهي ليست ثابتة أو فطرية. وتحدد الجنسانية علاقات السلطة في المجتمع وتحدد ما هو متوقع ومسموح ومثمّن لدى المرأة أو الرجل في سياق محدد.[1]

يشير **"التحليل الجنساني"** إلى الوسائل المستخدمة لفهم العلاقات بين الرجل والمرأة في سياق المجتمع. ومن الأمثلة على ذلك، قيام أنشطة التخطيط العسكرية بتقييم المخاوف الأمنية المختلفة للمرأة والرجل في منطقة العمليات، أو قيامها باخذ العلاقات السلطوية في المجتمع المحلي بعين الإعتبار لضمان حصول المرأة على المساعدة بشكل متكافىء وذلك حيثما تقوم القوات العسكرية بالعمل على تسهيل الوصول إلى المساعدات الإنسانية. وتشمل أمثلة أخرى فهم كيفية تأثير آليات تسوية النزاعات العرفية على المرأة والرجل بشكل مختلف، وكيف أن الوضع الاجتماعي للمرأة قد يتغير نتيجة الحرب.

ومن أجل الغرض المتوخى من هذه الورقة، يعني مصطلح **"عمليات حفظ السلام"** بشكل عام حضور دولي منتدب وموحد، إما تحت إشراف الأمم المتحدة أو تحت سلطة منظمة إقليمية كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أو الاتحاد الأفريقي أو منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي. أما قوات حفظ السلام المسلحة التابعة للأمم المتحدة، ومراقبو الأمم المتحدة العسكريين (UNMOs) غير المسلحين ، وشرطة الأمم المتحدة (UNPOL) المسلحة وغير المسلحة والجنود الذين يخدمون تحت أمرة قادتهم الوطنيين لكن بتفويض من مجلس الأمن، كالقوة المتعددة الجنسيات في هايتي التي قادتها الولايات المتحدة (1994-1995) والقوة في تيمور ليشتي التي قادتها أستراليا. فجميعها يأتي ضمن تعريف 'أفراد حفظ السلام' من أجل هذا الغرض.

وإذا نذكر بأن المرأة ليست مجرد ضحية تحتاج للمساعدة بل صاحبة حقوق تدين لها السلطات الوطنية والمجتمع الدولي بواجبات، تعتمد هذه الورقة نهجاً واسعاً فيما يتعلق بمصطلح **"الحماية"**. ويتواءم هذا النهج مع تعريف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لهذا المصطلح: "يشمل مفهوم الحماية كافة الأنشطة الهادفة إلى الحصول على احترام كامل لحقوق الفرد وفق مضمون رسالة وروح الهيئات القانونية ذات الصلة (مثلاً حقوق الإنسان؛ القانون الدولي الإنساني؛ وقانون اللاجئين)."[2] وتغطي الممارسات المحددة الفئات الفرعية الثلاثة للحماية والمقبولة على نطاق واسع، لا سيما: التدبير العلاجي؛ والعمل المستجيب؛ وبناء البيئة. وعليه، فإنه يجب أن يتم قراءة الدراسة المستقلة بشأن **حماية المدنيين في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام** (2009)، التي تم تكليف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة بالاشتراك مع إدارة عمليات حفظ السلام بإعدادها من أجل النظر في خطوات تم القيام بها من أجل تحويل حماية المدنيين من لغة ولاية الأمم المتحدة إلى حقائق واقعة على الأرض، بالتزامن مع هذه الورقة.

ولا يكفي فهم **"العنف الجنسي"** على أنه اغتصاب فقط. فالعنف الجنسي يشمل أيضاً: الاسترقاق الجنسي؛ والبغاء القسري؛ والتعقيم القسري؛ أو أي شكل آخر من العنف الجنسي ذو خطورة مماثلة والذي قد يشمل الاعتداء الجنسي؛ والاتجار؛ والفحوصات الطبية غير اللائقة؛ والتفتيش الشخصي بعد التجريد من الملابس (أنظر **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية** 1998). وتحدد "عناصر الجرائم" في القانون الجنائي الدولي العنف الجنسي كما يلي: "أن يقترف مرتكب الجريمة فعلا ذا طبيعة جنسية ضد شخص أو أكثر أو يُرغم ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص على ممارسة فعل ذي طبيعة جنسية باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها أو بالقسر، من قبيل ما ينجم عن الخوف من تعرض ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص أو الغير للعنف أو الإكراه أو الاحتجاز أو الاضطهاد النفسي أو إساءة استعمال السلطة، أو باستغلال بيئة قسرية أو عجز الشخص أو الأشخاص عن التعبير عن حقيقة رضاهم".

ويمكن أن يكون العنف الجنسي بمثابة **حرب تكتيكية** عندما يُستعمل "لإذلال أفراد مدنيين تابعين لمجتمع مدني أو مجموعات عرقية، الهيمنة عليهم، زرع الخوف في نفوسهم، تشتيتهم و/أو إكراههم على الانتقال" (قرار مجلس الأمن 1820 (2008)، الحيثيات). كما يمكن أن يشكل العنف الجنسي جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية، أو عملاً تأسيسياً في ما يتعلق بإبادة جماعية" (قرار مجلس الأمن 1820 (2008)، الفقرة 4 من المنطوق؛ راجع **نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية** 1998 والنظم الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) ولرواندا (ICTR) والمحكمة الخاصة لسيراليون بما في ذلك السوابق القضائية).

1 اقتبس من وثيقة المفوضية السامية للأمم المتحدة (UNHCR) بعنوان العنف الجنسي والجنساني ضد اللاجئين، العائدين والأشخاص المشردين داخلياً: المبادئ التوجيهية لمنعه والاستجابة له، أيار/مايو 2003، وموقع مكتب المستشار الخاص المعني بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة (OSAGI) (http://www.womenwatch.org/osagi)

2 النساء، الفتيات، الصبيان والرجال – احتياجات مختلفة، فرص متكافئة، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، دليل مراعاة المنظور الجنساني في العمل الإنساني، نيويورك، 2006، 12

المنهجية والغرض

استهلت هذه الوثيقة بمراجعة لاستراتيجيات الحماية المستخدمة من قبل القوات الدولية والإقليمية لحفظ السلام، لا سيما: الأمم المتحدة (UN)؛ الاتحاد الأفريقي (AU)؛ الاتحاد الأوروبي (EU)؛ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)؛ منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (NATO)؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS). وتم الإشارة في هذه الوثيقة إلى تقارير قدمها الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن بشأن بعثات حفظ الجارية، إضافة إلى تقارير أعدتها مجامع تفكير وأكاديميات ووسائط إعلام ومنظمات غير حكومية. وشكلت المراجعة المكتبية أساساً لنقاش جرى خلال مؤتمر ويلتون بارك رفيع المستوى الذي عقد في أيار/مايو 2008 تحت عنوان "المرأة المستهدفة أو المتضررة من النزاعات المسلحة: ما هو دور قوات حفظ السلام العسكرية؟"، والذي ساهم في تنظيمه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) (هيئة الأمم المتحدة للمرأة حالياً) وإدارة عمليات حفظ السلام (DPKO) تحت رعاية الأمم المتحدة وبدعم من حكومتي كندا والمملكة المتحدة. واستؤنف هذا النقاش في آب/أغسطس 2008 خلال المؤتمر السنوي لرؤساء العناصر العسكرية حيث ناقش صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع كيفية مساهمة الجهود المبذولة لمعالجة العنف الجنسي في بناء الثقة بين السكان المدنيين وتحسين تقدير الحالة، وبالتالي النهوض بأهداف البعثة على نطاق أوسع.

ومن ثم تم اختبار النتائج ميدانياً من خلال بعثات الأمم المتحدة في ليبيريا (UNMIL)؛ وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC)؛ ورواندا للتحدث مع أعضاء قوات الدفاع الرواندية (RDF) الذين عملوا كافراد في قوات حفظ السلام مع البعثة الأفريقية في السودان (AMIS). وكان الهدف من بعثات التحقق هذه الإسناد الترافقي للأمثلة المذكورة في المراجعة المكتبية مع حقائق عملياتية في سياقات شكل فيها العنف الجنسي صفة بارزة للنزاع ولآثاره. وساعدت جلسات إحاطة مع مجموعة من المتحاورين في كيغالي، ومونروفيا، ومقاطعة بونغ، وكينشاسا وغوما على التحقق من هذه الأمثلة واثارة المزيد من الأمثلة الإرشادية. كما برزت رؤى وتوصيات فيما يتعلق بكيفية التقدم بالعملية كي تتحول إلى مبادئ، وتدريبات خاصة بما قبل عملية الانتشار/ المهمة، وتشكيل للقوات وتخطيط وأوامر عملياتية. وتألف فريق الأبحاث من قائد قوات سابق، وقائد شعبة في منظمة الأمم المتحدة والمستشار العسكري في إدارة عمليات حفظ السلام اللواء (المتقاعد) باتريك كمّارت، كممثلين عن مكتب الشؤون العسكرية في إدارة عمليات حفظ السلام (OMA)، وحواء الطيّب والكولونيل كوكو أسين، ليتيسيا أندرسن، وممثلة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع (UN Action).

وأجريت مقابلات شبه هيكلية مع عدد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك قيادات بعثات، وجماعات نسائية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة وحكومات مستضيفة (وزارات الدفاع، والعدل، وزارات معنية بالشؤون الجنسانية والصحة). كما تم تقديم مدخلات من موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة وأكاديميين يعملون في مجال حفظ السلام. وتضمن نشر وتوزيع هذا المنتج المعرفي، الممول من حكومة أستراليا، وضع مواد تدريبية كجزء من مجموعة تقوم دائرة التدريب المتكامل (ITS) التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام بوضعها بشأن حماية المدنيين. وتم تجريب أعمال تدريبية قائمة على سيناريو في عدة بلدان رئيسية مساهمة بقوات. كما سيتم إستخدام مستمر لأنواع الأساليب التي تم تحديدها في هذه الورقة من أجل بناء 'بنك' من الممارسات السليمة. وبالفعل، ومنذ بدء هذه العملية، كان هناك دورة مثمرة من الإهتمام المتزايد بمسائل العنف الجنسي، مما أدى إلى بذل المزيد من الجهود المنسقة على الأرض.

التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات المسلحة

تقرير تحليلي لممارسات حفظ السلام

UN WOMEN
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

STOP RAPE NOW
UN ACTION AGAINST SEXUAL VIOLENCE IN CONFLICT

United Nations
Department of Peacekeeping Operations

التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات المسلحة

تقرير تحليلي لممارسات حفظ السلام

شكر وتقدير

تم إعداد هذه الوثيقة من قبل ليتيسيا أندرسن، المناصرة لحقوق المرأة والمتخصصة فيها، وذلك لأجل مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. وتضمنت مدخلات من خبرة اللواء (المتقاعد) باتريك كمّارت وخبرة كبيرة مستشاري هيئة الأمم المتحدة للمرأة UN Women المعنية بالسلام والأمن آن ماري غوتز.

جاء هذا المنشور نتيجة تعاون تم بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) وإدارة عمليات حفظ السلام (DPKO) لأجل مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع (UN Action). وقد أمكن تحقيقه بفضل تمويل من قبل الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية (AusAID). وتم اعتماد هذا التقرير منذ نشره عام 2010 كأساس لوضع الوحدات التدريبية الأولى القائمة على سيناريو لأفراد قوات حفظ السلام العسكريين المعينين خصيصاً لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والاستجابة له. جرّبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام هذه الوحدات التدريبية الجديدة في عواصم البلدان الرئيسية المساهمة بقوات خلال التدريب السابق لانتشار هذه القوات، وذلك لأجل مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع (أنظر المرفق 1).

الطبعة الأولى، حزيران/يونيو 2010
الطبعة الثانية، تشرين الأول/أكتوبر 2012

تمت ترجمة هذا الكتاب المرجعي الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بفضل دعم كريم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA).

*يجب أن تُفهم أي إشارة إلى "صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)" في هذا التقرير على أنها تشير إلى "صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) السابق" الذي يشكل إحدى الكيانات الأربعة التي تم دمجها بتاريخ 21 تموز/يوليو 2010 بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/64/289 لكي تشكل كيان الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

*يجب أن تُفهم أي إشارة إلى "القرار 1325 والقرارات اللاحقة أو القرارات WPS 5" في هذا التقرير على أنها تشير إلى قرار مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن رقم 1325 (2000)؛ والقرار رقم 1820 (2008)؛ والقرار رقم 1888 (2009)؛ والقرار 1889 (2009)؛ والقرار 1960 (2010). وقد تم اعتماد قرارين إضافيين بشأن المرأة والسلام والأمن منذ إعادة طباعة هذا الدليل في عام 2014 وهما القرار رقم 2106 (2013) والقرار رقم 2122 (2013)، الذين تم توفير نصيهما الكاملين كمرفقين ولكن لم يتم تضمينهما في نص هذه الطبعة المعادة.

صورة الغلاف: أفراد من السرية الهندية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC) متوجهين إلى ساكي من شمال كيفو في جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) فيما يؤدي صبيان التحية لقوات حفظ السلام، 12 أيلول/سبتمبر 2007، غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات
تقرير تحليلي
لممارسات حفظ السلام